# الفصل الرابع

# التكامل الاقتصادي: الأسس النظري والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي

محمد محمود الإمام(*)

«إن العملية الاجتماعية هي من دون ريب كل واحد لا يتجزأ»(١).
جوزيف شمبيتر

## مقدمة

يثير الحديث عن التكامل الاقتصادي تساؤلاً مبدئياً عما إذا كان هذا التكامل يمثل ظاهرة منفصلة عن غيره من أنواع التكامل. وحتى يمكن الاجابة عن هذا التساؤل علينا أن ندرس، أولاً، موقع التكامل من الصيغ البديلة لتنظيم العلاقات الدولية، والمناهج المختلفة لتحقيقه، ومن ثم بيان موقع التكامل الاقتصادي منها، والتعاريف المختلفة له. من جهة أخرى، فإن الحديث عن الأساس النظري لهذا التكامل لا يعني عرض ما يعرف بنظرية التكامل، بل يقودنا إلى البحث في النظرية الاقتصادية عن تلك الفصول التي تستمد منها نظريات التكامل. وسوف نجد أن الفكر التقليدي بني على نظرية التجارة الدولية، وهو ما يتطلب تمعناً في هذه النظرية، وما إذا كانت تشكل أساساً سليماً لما نحن بصدده. وإذا كانت البدايات التجريبية قد انطلقت من هذا المفهوم، فإن تطور التجارب يشير إلى أننا بحاجة إلى فصول أخرى من النظرية الاقتصادية. على أن معظم الدراسات التي تعرضت للتجربة العربية تشير إلى حقيقتين: **الأولى** أن الوطن العربي يتمتع بخصائص فريدة كانت حرية بأن تجعله نموذجاً رائداً للتكامل؛ **والثانية** أن غالبية تجارب الدول النامية تعرضت للفشل، وأن التجربة العربية أحرزت قصب السبق في فشلها رغم تلك الخصائص، ويتطلب هذا وقفة تأمل في الأسباب الداعية إلى ذلك، وفي مدى ملاءمة الأسس النظرية المطبقة.

---

(*) مستشار اقتصادي ووزير تخطيط سابق ـ مصر.

(١) انظر: Joseph Alois Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle*, translated by Redverse Opie, 3rd ed. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1934), p. 3.

## التكامل كإحدى صيغ تطوير العلاقات الدولية

شهد القرن الحالي عدداً من التطورات التي استوجبت اعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية. فتعاقب حربين عالميتين خلال ربع قرن وما ترتب عليهما من دمار، قوّى الدعاوى التي تستهدف دعم قواعد السلام. كذلك، حدث تطور كبير في البيئة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب اتساع نطاق النظام الاشتراكي خارج حدود الاتحاد السوفياتي، واستكمال معظم المستعمرات السابقة استقلالها، وانضمامها إلى باقي دول العالم الثالث في السعي إلى التنمية، وما يتطلبه ذلك من كسر الاسار الذي يربطها بالمركز الرأسمالي. ومع تنامي خطى الثورة التقانية تزايدت كثافة الاتصالات الاجتماعية والثقافية والمادية، وتعاظمت أبعاد ظاهرة تدويل الانتاج وآثارها وتباعدت مستويات النمو رغم كل الجهود التي بذلت من أجل تقريبها. وفي مواجهة هذه التطورات ظهرت ثلاثة أنواع من الدعاوى:

(١) الدعوى الأولى هي «الاعتماد المتبادل» الذي نادى به جون كينيدي (فيلاديلفيا، عام ١٩٦٢) كمحاولة لكسر حدة التصدي لهيمنة الرأسمالية العالمية. وقد كرر غورباتشيف (موسكو، عام ١٩٨٥) هذه الدعوى ولكن بغرض تحقيق تعاون عالمي من أجل التصدي لمشاكل تهدد المجتمع العالمي في مجموعه.

(٢) الثانية هي التعاون بين مجموعات الدول المنتمية إلى كل من العوالم الثلاثة. فقد سعت الدول الرأسمالية إلى ايجاد منابر يتم فيها تنسيق سياساتها تجاه قضايا ذات أهمية لاستقرارها الاقتصادي والأمني، بينما عمدت الدول الاشتراكية إلى تنسيق شؤونها السياسية والأمنية. أما البلدان النامية فقد شكلت مجموعة عدم الانحياز التي برزت اهتماماتها الاقتصادية في الستينات، ثم سعت من خلال مجموعة السبعة والسبعين إلى تنسيق مواقفها الدولية منذ السبعينات. غير أن الدعوى التي بدأت تكتسب وزناً متزايداً كانت تعاون الجنوب/ الجنوب. بل إن البعض يميل إلى تفضيلها على التجمعات الاقليمية.

(٣) أما الدعوى الثالثة فتطمح إلى تجاوز التعاون على قضايا ذات أهميات مشتركة، والتحول بالتجمع الذي يضم الأطراف المعنية إلى وضع أقرب ما يكون إلى الاندماج في كيان واحد. وتعظم فرص هذا التحول بين الدول المتقاربة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، بل جغرافياً. وهذا التوجه يعرف بالتكامل الاقليمي الذي يشكل موضوع بحثنا.

## عناصر التكامل الاقليمي

إذا كان التكامل يتجاوز صوَر التعاون التي تنطوي عليها الصيغ الأخرى أو تلك المستهدفة من النظم والأجهزة الدولية العاملة على المستوى العالمي، فإنه يتطلب توافر عدد من الشروط:

(أ) تعدد الأطراف، أي تعدد الارادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها بعضاً إلى حالة التجمع في كيان أوثق ارتباطاً. هذه الأطراف هي دول أي كيانات سياسية، فللتكامل بعده السياسي، إن لم يكن سياسياً في المقام الأول؛ وبما أن الاختيار يتم بتراضي الأطراف المعنية فإن التكامل لا يشمل حالات الضم بالقوة، والتي جعلت من المستعمرات كيانات وثيقة الارتباط بالمركز إلى درجة تفوق أحياناً ما تحققه التكاملات الاقليمية في أجل محدود.

(ب) تغير أسس التنظيم المجتمعي لهذه الأطراف، وهو ينطوي على فرضين أساسيين: **الأول** فرض الامكان (Feasibility) أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم (Values)، تجعل التوجه إليه أمراً ممكناً؛ **والثاني** هو فرض الوضوح التوجهي (Normative)، بمعنى وجود رغبة في احداث تغيرات مشتركة في تلك القيم من خلال التكامل.

(ج) ويتم التغير بعمل يشارك فيه الفاعلون (Actors) وهم الفئات والنخب الاجتماعية القطرية، كما أنه يعني تعديلاً للقواعد التي تحكم عملية اتخاذ القرارات (Decision-making Process) من حيث التغير في موقع السلطة المركزية من القطر إلى الاقليم، ومن حيث مواقف الفاعلين المختلفين منها، وتقديراتهم لمغزى التغيرات بالنسبة إلى مصالحها وتشكيل علاقاتهم الداخلية وعبر القطرية.

(د) الحافز الذي يدفع باتجاه التكامل، أي المنافع التي تعود على الأطراف المعنية. وترتبط هذه في الإطار التحليلي الاستاتيكي بالرفاهة (Welfare). غير أن الاهتمام تحول مؤخراً إلى التنمية، سواء من حيث تسريع معدلاتها أو تحقيق تقارب بين مستوياتها.

(هـ) وإذا كان التكامل يمثل **حالة** منشودة، فإن دراسته تتطلب التعرّض **للعملية** التي يتم بها الانتقال إلى تلك الحالة النهائية، وهي عادة عملية طويلة الأجل. ويتطلب هذا ادخال الزمن بصورة جوهرية في تحليلها، وهو ما يؤكد الصفة الدينامية للتحليل. فإذا صح اعتبارها عملية متعددة المراحل، فإن هذا يتطلب معالجتها بتحليل التطور على نحو ما سنبين فيما بعد.

## البعد الاقتصادي للتكامل الاقليمي

يتضح مما سبق أن التكامل الاقليمي يتجاوز البعد الاقتصادي، الأمر الذي يثير التساؤل حول ما إذا كان من الممكن الحديث عن تكامل اقتصادي كأمر قائم بذاته. ويمكن التمييز بين وجهات نظر ثلاث هي:

(١) النظر إلى التكامل كأنواع يخضع كل منها للتحليل العلمي للمجال المناظر، بحيث يمكن الحديث عن تكامل اقتصادي بمعزل عن الأنواع الأخرى. وتصدق هذه النظرة، بوجه خاص، في حالة اقامة دولة اتحادية (بفعل سياسي) حيث تنشأ حالة اتحاد اقتصادي. وفي هذه

الحالة تكون الأدوات النظرية المطلوبة هي تلك التي تلزم لمعالجة القضايا الاقتصادية المعنية للدولة الاتحادية وإدارة شؤونها، أي لرسم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

(٢) اعتبار التكامل الاقتصادي واحداً من جوانب عملية اقليمية واحدة، يتداخل معها. وتصبح مهمة التحليل النظري الاقتصادي معالجة تطور الأبعاد الاقتصادية، مع أخذ تداخلاتها مع الجوانب الأخرى في الاعتبار.

(٣) اعتبار التكامل الاقتصادي بمثابة مرحلة من مراحل التكامل الاقليمي، يمكن تحليله بمعزل عن الجوانب الأخرى التي يعتبر بعضها شروطاً أولية أو نتائج نهائية له. وهذه هي الحالة التي تعتبر تكاملاً اقتصادياً، يصل إلى مستويات متقدمة ليطلق قوى الحركة نحو الجوانب السياسية للتكامل الاقليمي.

## مناهج معالجة التكامل الاقليمي

بالمقابل توجد مناهج ثلاثة لمعالجة التكامل الاقليمي[٢]:

١ ـ **المنهج الاتحادي الفدرالي** (Federalist Approach). وبموجبه ينتقل التجمع الاقليمي مباشرة إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه. ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره، بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية المشار إليها في البند (١) من الفقرة السابقة، وفقاً لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية[٣]. ويحظى الفرع الحديث (نسبياً) المعروف بالتحليل الاقليمي (Regional Analysis) بأهمية خاصة، إذ إنه يعالج مشكلة التنمية الصناعية والتوطن الصناعي بين المناطق المختلفة بما يؤدي إلى رفع متوسط الدخل[٤]. ويكون لقضية **عدالة التوزيع** وزن خاص بالنسبة إلى استمرارية قبول الأطراف المعنية صيغة الدولة الاتحادية كبديل للدولة القطرية.

٢ ـ **المنهج التعاملي** (Transactionalist Approach) وأساسه تعدد الاتصالات كوسيلة لتعميق شعور جماعة بأهمية جماعة أخرى إذا ما توافر الاستعداد للاستجابة التبادلية بينهما. وتعتبر العملية التكاملية عملية تراكمية تتزايد معها الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

(٢) انظر: Michael Hodges, ed., *European Integration* (Middlesex; Harmondsworth, Eng.: Penguin Books Ltd., 1972), pp. 12-28.

(٣) من الدراسات التي عنيت بهذا الجانب، الدراسة التي أجراها مركز دراسات التنمية لمنظمة (OECD). انظر على وجه الخصوص معالجة حالات دول اتحادية في:

F. Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries* (Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development, Development Centre, 1969), pp. 78-99.

(٤) انظر: Walter Isard, *Methods of Regional Analysis* (New York: MIT Press, 1975), p.413.

والثقافية بين البشر، على نحو يؤدي في النهاية إلى تقليص احتمالات استخدام العنف في العلاقات فيما بينهم، وإلى توفير مؤسسات وأدوات تنقلهم سلمياً إلى مجتمع آمن (Security Community) يأخذ في رأي أهم دعاة هذا المنهج، وهو كارل دويتش، أحد شكلين[٥]: المجتمع الموحد الذي تندمج بموجبه الوحدات الأعضاء في كيان أكبر، أو المجتمع التعددي الذي تحتفظ فيه الحكومات باستقلالها القانوني ولكنها تنشىء مؤسسات لبعض أوجه التعاون. فالعبرة ليست في الأطر المؤسسية بل في وجود شعور بالجماعية. وفي دراسة تناولت ثماني وثلاثين حالة سبق أن قام فيها تكامل، طبق دويتش وآخرون[٦] اختبارات على أربع عشرة ظاهرة تعبر عن التكامل، فوجد أن بعضها ضروري مثل مشاطرة القيم الأساسية والاستجابات المتبادلة، بينما تبدو بعض العوامل الأخرى كوحدة اللغة، مساعدة ولكنها ليست بذات ضرورة مطلقة. وما يسترعي الانتباه اعتبارهم أن متانة العلاقات الاقتصادية شرط مساعد ولكنه ليس بالضروري. ومع ذلك علينا أن نذكر أن من أهم مشاكل الدول النامية توثق علاقاتها الاقتصادية بدول المركز.

٣ ـ **المنهج الوظيفي الحديث** (Neo-Functionalist Approach) كان ديفيد ميتراني[٧] من أهم دعاة المدرسة الوظيفية التي ظهرت بين الحربين والتي أملت في أن يتجه العالم إلى الاتحاد على دفعات (Federalism by Instalments) إذا ما ابتدأ بالتعاون في مجالات ذات طبيعة فنية، ونقل وظائفها من الدولة القطرية إلى منظمات دولية يديرها فنيون (كالسيطرة على النقل الجوي ومكافحة الأمراض). ويؤدي نجاح هذه المنظمات إلى تخفيف حماس الجماهير للدولة القطرية وما يصاحبها من نعرات وطنية تهدد (في رأيه) السلام، الأمر الذي يسهل ايكال مزيد من المهام إلى منظمات مماثلة، إلى أن يتم تغطية مختلف أوجه الحياة البشرية. غير أن تباين القيم بسبب اختلاف الحضارات وتمايز البيئات السياسية يجعل الحلول الفنية، بما تتضمنه من تخصيص موارد نادرة تتزاحم عليها حاجات متنافسة، لا تنعزل عن الاختيارات السياسية وما تنطوي عليه من استخدام للقوة (Power). وبالتالي لا يمكن الفصل بين القوة والرفاهة[٨].

---

(٥) انظر: Karl Wolfgang Deutsch, *Political Community at the International Level: Problems of Definition and Measurement* (Garden City, N.Y.: Doubleday and Co., 1954), and Jack E. Vincent, *A Handbook of International Relations* (Woodbury, N.Y.: Barron's Educational Series Inc., 1969), pp. 133-134.

(٦) انظر: Karl Wolfgang Deutsch [et al.], *Political Community and the North Atlantic Area: International Organization in the Light of Historical Experience* (Princeton, N.J. :Princeton University Press, 1957).

(٧) انظر: David Mitrany, *A Working Peace System* (London: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1943).

(٨) يرى الفيلسوف المعروف Bertrand Russel أن «علم الاقتصاد كعلم منفصل يكون غير واقعي ومضلل إذا اتخذ كمرشد للواقع العملي، فهو مجرد عنصر ـ وإن كان لا جدال في أنه عنصر شديد الأهمية ـ في دراسة أشمل، في علم القوة». ويؤدي تركيز الاقتصاديين الكلاسيك على علاقات السوق، وما تعنيه من قواعد بالنسبة للسلوك «الرشيد»، وما يترتب على ذلك من تدفقات اقتصادية، إلى تجاهل أن السلوك في السوق هو نوع خاص من العلاقات الاجتماعية التي تحتاج إلى تجاوز العلاقات المنطقية إلى التعمق في علاقات السببية. ويعني=

ولذا تخلت المدرسة الوظيفية الحديثة عن هذه النظرة العالمية، وحدد دعاتها شروطاً لكي تؤدي برامج التعاضد الدولي إلى تعظيم الرفاهة والتكامل معاً، لخصها أرنست هاس[٩] في الآتي:

- أن تكون محددة وظيفياً، أي أن يكون لمهامها مغزى اقتصادي للدول المعنية. وإذا كانت البداية في مجالات فنية، فإن الفاعلين لا يجدون ضرورة لتسييسها حتى تتزايد الأدوات المتاحة لهم لأدائها.

- أن يكون لممثلي الدول فيها ثقل في عملية اتخاذ القرار في أوطانهم.

- ولا بد من أن تكون الدول ذاتها أو المجموعات الممثلة في المنظمات الدولية متجانسة حضارياً لضمان امكان التوصل إلى اجماع حول الأهداف والوسائل.

- بحكم الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي يتكون من نخب وفئات اجتماعية متنافسة، يتوجب حدوث تفاهم بين النخب الرسمية والأهلية متشابهة المصالح عبر الحدود، واعادة تشكيل مصالحها لترتبط بالمستوى فوق القطري. فيتحول الفاعلون السياسيون المنتمون إلى أطر وطنية مستقلة بولاءاتهم وطموحاتهم وأنشطتهم السياسية، نحو المركز الجديد للتجمع الأكبر، بما يتيح لمؤسساته اكتساب سلطان أكبر على دولهم وتزايد إدراكهم بأن وجود مؤسسة اقليمية فوق وطنية سوف يشبع مصالحهم بكفاءة أكبر.

بناء عليه تكون المنظمات الاقليمية أقدر على تحقيق هذه الشروط من المنظمات العالمية. وإذا نجح تعميق شعور الفاعلين الوطنيين بأفضلية تحقيق مصالحهم بإيكال القرار بشأنها إلى السلطة فوق الوطنية، تزايد احتمال أن يمتدوا بالعملية التكاملية إلى مجالات جديدة. هذا ما يطلق عليه الأثر الانسيابي (Spill-over) الذي يعتبر المحور الأساسي للمنهج الوظيفي الحديث. فالتكامل عملية متعددة المراحل يدفع انجاز كل منها إلى الانتقال إلى مجالات أكثر اثارة للجدل، الأمر الذي يقتضي ضرورة تعزيزه بسلطة لها قدرة اجراء اختيارات سياسية. ويمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي كمرحلة تؤدي إلى جوانب أخرى للتكامل الاقليمي. ومع ذلك فإن المنهج الوظيفي الحديث يتسع أيضاً ليشمل التكامل (الاقتصادي) القطاعي كمدخل يمكن أن يؤدي تراكمه إلى تشجيع الحركة نحو التكامل الاقتصادي الشامل. ولكن

---

= هذا أن ينتقل التحليل من نظرية القيمة إلى تحليل القوة. لذا يرى عدد من الاقتصاديين ان إدراج عنصر القوة في التحليل الاقتصادي هو الذي يكفل بتوسيع نطاق علم الاقتصاد ليصبح علماً مجتمعياً بمعنى الكلمة. انظر مثلاً:

H. Albert, «The Neglect of Sociology in Economic Science,» in: Kurt Wilhalm Rothschild, ed., *Power in Economics: Selected Readings* (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books Ltd., 1971).

(٩) انظر: Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and/Anguish of Pretheorizing,» *International Organization,* vol. 24 (1970).

هذه الدعوى تواجه انتقادات عديدة[١٠]. ويفضل أنصار المنهج الاتحادي الاسراع بالدخول في الوحدة الاقتصادية الكلية خشية أن يؤدي البدء بالأيسر إلى التراخي في بذل الجهد من أجل اجتياز الخطوات الأصعب، وهو ما تشهد به معظم تجارب تجمعات الدول النامية.

وهكذا، فالمنهج الاتحادي يعتبر التكامل «حالة»، وهو لا يمثل نظرية بالمعنى الدقيق بل هو «استراتيجية» تتبعها مجموعة من الدول تتفق فيما بينها على تحقيق الوحدة، بما في ذلك الوحدة الاقتصادية. أما المنهج التعاملي فيسعى لتحفيز الرغبة في تحقيق مزيد من التقارب عن طريق تراكم المعاملات المشتركة، بحيث يشجع النجاح في الأمور ذات الطبيعة الفنية على الانتقال إلى الأمور ذات الأبعاد السياسية والأكثر عرضة للخلاف. أما المنهج الوظيفي فيعتبر التكامل هو الآخر عملية، ولكنه يميل إلى اكسابها نمطية معينة تجعل من «المرحلية» صفة أساسية. وتعزو دراسة حديثة تتناول الجوانب الاجتماعية للتكامل الاقتصادي العربي إلى قوى الدفع المجتمعية المختلفة دوراً في تسيير عملية التكامل[١١]، وهي قوة العنف (استخدام الوسائل العسكرية) وقوة المصلحة وتبادل المنافع، وقوة الانتماء الرمزية (أي عوامل التقارب في القيم والطموحات). ثم تؤكد تلك الدراسة على ما توصل إليه ارنست هاس ومجموعة من علماء الاجتماع والسياسة عام ١٩٧٠ بعد دراسة استمرت خمسة عشر عاماً[١٢] من مقولات تذكرنا بما ظهر منذ عام ١٩٥٦ باسم **مراحل النمو** للكاتب روستو[١٣]، بحيث يتم التمييز بين

---

(١٠) انظر مثلاً ملحق الفصل الأول من:

Bela A. Balassa, *The Theory of Economic Integration* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1961).

أو بيلا بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة محمد عبد العزيز أحمد، عبدالرحمن شبل حسن ومحمد الجبالي، سلسلة اخترنا لك؛ ١٨٨ (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ٢٦ - ٢٨، ومحمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٩٦ - ١٠٠.

(١١) انظر لسعد الدين ابراهيم: «نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة: الأقليات في العالم العربي،» **قضايا عربية**، السنة ٣، الأعداد ١ - ٦ (نيسان/ ابريل - ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦)؛ ص ٢٤ - ٢٥؛ «نظرة ثانية للإطار الاجتماعي ومسألة الوحدة،» **دراسات عربية**، السنة ٢، العدد ٨ (حزيران/ يونيو ١٩٧٢)، ص ٣٢ - ٣٥، وشقير، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٧ - ٧٥٨.

(١٢) استند سعد الدين ابراهيم في: شقير، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٥٧، إلى دراسة:

Hass, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing».

(١٣) قام Rostow في عام ١٩٥٦ (أي قبل ظهور الدراسة المشار إليها في الهامش السابق بخمسة عشر عاماً)، بتحديد ثلاث مراحل للنمو: أولاها يتم تكوين الشروط اللازمة للإنطلاق ومدتها قرن من الزمان، والثانية تشهد الإنطلاق نحو النمو بالدفع الذاتي، فيما يشبه ما حدث خلال الثورة الصناعية، ومدتها عقدان أو ثلاثة، ويصبح النمو بعد ذلك في المرحلة الثالثة طبيعياً وأقرب إلى التلقائية. انظر:

Walt Whitman Rostow, «The Take-Off into Self-Sustained Growth,» *Economic Journal*, vol. 66 (March 1956), and in: A.N. Agrawala and S. P. Singh, eds., *The Economics of Underdevelopment* (Oxford: Oxford University Press, 1958).

ثم عاد في عام ١٩٦٠، فعدّل المراحل إلى خمس، وهي المراحل الخمس نفسها المقترحة للتكامل الاقتصادي. =

خمس مراحل: المرحلة التمهيدية؛ مرحلة البداية؛ مرحلة الانطلاق؛ مرحلة الدفع الذاتي، مرحلة نهائية. وتستند الدعوى الأساسية لهذه المقولة إلى أن التعاقب يتطلب بلوغ كل مرحلة مستوى يؤهل الانتقال إلى ما بعدها، ويحدث بالطرف الذي يتراجع عن اكمال المسيرة خسائر تمنع هذا التراجع. كما أن محاولة تجاوز المراحل والقفز عليها تخل بالمسار وبإمكانية تحقيق منافعه، الأمر الذي يعيد إلى الذهن ما أثير من انتقادات حول مقولة روستو بشأن تعاقب مراحل عملية النمو بما يشبه الحتمية التاريخية.

## أسس المعالجة النظرية

تسأل النظرية عن معالجة الجانب الوضعي (Positive) الذي يتناول الظواهر موضع الدراسة بصورتها العامة دون تأثر بالاعتبارات الذاتية للباحث، لكي تقدم وصفاً لتلك الظواهر وتفسيراً لما يحكمها من عوامل وعلاقات، ومن ثم تزود الباحث بالقدرة على التنبؤ بتغيراتها وفقاً لتغيرات تلك العوامل. غير أن المعالجة النظرية للتكامل تثير قضيتين أساسيتين: **الأولى** أنه عبارة عن اختيار توجهي (Normative)، أي أنه يمثل استراتيجية تنطوي على عدد من السياسات، ومن ثم هو يقع في نطاق التطبيق لا النظرية. ومع ذلك فإن التطبيق ليس في الواقع إلا تطبيقاً لنظرية معينة، ومن ثم يحق لنا الحديث عن «أساس نظري» يستند إليه هذا التطبيق. بل إن المنهج الذي تستخلص به قواعده لا يختلف عن المنهج الذي تستمد به النظرية ذاتها، فكما أثبت تنبرغن[١٤] هو المنهج نفسه ولكنه يستخدم في الاتجاه العكسي، فكلاهما يسعى إلى البحث عن نهاية عظمى (أو صغرى) لأمر ما[١٥]. وبينما يمكن في معرض التحليل النظري صياغة نظرية عامة تستمد من المنطق الرياضي وتحدد الشروط اللازمة والكافية معاً لوجود هذه النهايات وكذلك لاستقرارها[١٦]، فإن مهمة السياسة الاقتصادية هي

---

=انظر:

Walt Whitman Rostow, *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1960).

(١٤) انظر: Jan Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy*, 2nd ed. (Amsterdam: North-Holland Publishing Company, 1955), p. 14.

(١٥) تصل الرغبة في التجريد حد عدم مناقشة كنه الشيء الذي يراد تعظيمه التزاماً بالحيادية وبعدم التحيز إلى ما يسمى «الكائن الاقتصادي»، فيقول Stigler مثلاً انه لا يهم ماذا يعظم المستهلك طالما أنه يقوم بتعظيم شيء ما: «فلن يؤثر في صياغة نظرية المستهلك بأي شكل من الأشكال، ما إذا كان الفرد يعظم الثروة أو التقوى أو إبادة المترفين أو محيط خصره»! واتخذ هذا سنداً للتدليل على صحة منهج التحليل الحدي الذي تقوم عليه نظرية المستهلك. غير أنه حذف هذه العبارة من الطبعة الثانية من كتابه:

George Joseph Stigler, *The Theory of Price* (New York: Macmillan, 1946), 2nd rev. ed. (1954), p. 64.

(١٦) أشار Samuelson إلى أن التجريد يساعد على التعميم وهو ما يمكّن من مراعاة الشروط (الرياضية) اللازمة لسلامة تحليل التوازن العام، ولبيان العلاقة بين التحليل الاستاتيكي المقارن والتحليل الدينامي وما يظهره من شروط للتوازن واستقراره. انظر: =

رعاية «المصلحة العامة أياً كان المعنى المقصودة به»، لذا فإن عناصرها تستمد من شروط تعظيم قيمة دالة منفعة جماعية (Ophelimity Function)[١٧] وتشمل سياسات كيفية وأخرى كمية. وبناء عليه فإن التكامل الاقتصادي ينطوي على سياسات كيفية تتبعها ليس فقط سياسات كمية، بل سياسات كيفية أخرى أيضاً، تتعلق بأسلوب إدارة التجمع التكاملي ذاته. ومعنى هذا أن التكامل ينظر إليه كحالة وكعملية في آن واحد.

أما **القضية الثانية** فتنشأ من تداخل الأبعاد الأخرى للتكامل بالأبعاد الاقتصادية. فكما يذكر د. شقير[١٨]، تشير دراسة التكامل إلى «تعقيد فكرة» التكامل الاقتصادي وعمليته حيث لا تقتصران من حيث دوافعها وطبيعتها وآثارها على الجانب الاقتصادي وحده، ولكنها تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية واجتماعية وتاريخية وجغرا ـ سياسية، فضلاً عن كونها تجريان، بحسب كل حالة، في إطار نظم وظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هي الأخرى، الأمر الذي يجعل من الضروري دراسة هذه الجوانب جميعاً لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية التكامل الاقتصادي. وإذا كانت عملية رسم السياسة الاقتصادية تعتمد على دالة معينة للمنفعة الجماعية، فإن القاعدة العامة التي تحكم مسار العملية التكاملية هي أن تحقيق النهاية العظمى لهذه الدالة في مرحلة معينة يؤدي إلى تغيير فيها، حيث أنه يدفع باتجاه اختيارات جديدة، سواء لمراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، أو لمراحل من الأنواع الأخرى للتكامل، لا سيما السياسي. ويعني هذا أن ما يعتبره التحليل الاقتصادي من قبيل المعطيات، لا بد من أن ينظر إليه على أنه من المتغيرات، لأنه رغم اعتباره من المعالم أو من قبيل المتغيرات الخارجية فإنه في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون من المتغيرات السياسية أو الاجتماعية. وإذا كان الأمر يقتضي مرور بعض الوقت حتى يمكن لهذه الظواهر أن تتغير في قيمها، فإن هذا لا يعني مجرد معاملة التكامل بأسلوب دينامي، بل علينا أن نتناوله بأدوات التطور أو التطوير الاقتصادي (Economic Development) بالمعنى الذي استخدمه شمبيتر[١٩]

---

Paul Anthony Samuelson, *Foundations of Economic Analysis* (Cambridge, Mass.: Harvard = University Press, 1948).

(١٧) انظر: Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy*, p. 1.
فقد استخدم اصطلاحاً دخيلاً على اللغة الانكليزية وهو (Ophelimity) ويبدو أنه يناظر المصطلح الذي استخدمه Pareto وهو (Ophelimite). انظر:

Vilfredo Pareto, *Manuel d'économie politique*, traduit par Alfred Bonnet, 2ème ed., 2 vols. (Paris: R. Pichon, 1963).

(١٨) انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، الفصل ١، ص ٨٢.

(١٩) انظر: Schumpeter, *The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle*, p. xi, and chap. 2, pp. 64-66.
وقد استخدم لفظ (Development) بدلاً من «العملية الديناميكية» التي استخدمها في طبعة سابقة لكتابه، استجابة لما أكّده Frisch من أن التحليل الديناميكي يدخل فيه الزمن بصورة عفوية، ويقوم على أساس فكرة التوازن الذي هو جوهر النظرية التقليدية، بينما المطلوب هو شرح الكيفية التي تنتقل بها الحياة الاقتصادية من =

حيث اعتبر أنه ذلك الذي يترتب على حدوث تغيرات تلقائية انقطاعية (Spontaneous and Discontinuous) في الحياة الاقتصادية (أو فيما سماه التدفق الدائري) ذات حجم كبير ومؤثر بصورة دائمة تجعل التوازن الجديد غير مستمد من سابقه. وعلينا تبين كيفية دخول الزمن في قضية التكامل، ليس فقط بالنسبة إلى المتغيرات الاقتصادية، بل فيما يتعلق بموقف النخب الاجتماعية أيضاً من تقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لمصلحة الجماعة المتكاملة، ومن تحقيق أهداف سياسية واقتصادية محددة تعود بالنفع على الدولة والجماعة المتكاملة معاً. ويلاحظ أن المصطلح الانكليزي لا يقتصر على مفهوم «التطور» لأنه يقبل التعدي بحيث يشمل الفعل العمدي وهو «التطوير». أي أن دخول الزمن لا يعني أن يكون الزمن مسؤولاً بمفرده عن التغير، بل للإرادة الانسانية دور مهم، وعلى التحليل النظري أن يعطينا التفسير الكافي لها، وهو ما يتطلب في الواقع وجود علم مجتمعي شمولي، ما زلنا بحاجة إليه.

## تعريف التكامل الاقتصادي

تذهب النظرية التقليدية إلى أن التكامل الاقتصادي يأخذ أشكالاً متعددة تمثل درجات مختلفة منه، لخصها الكاتب المعروف **بيلا بالاسا**[٢٠] على النحو الآتي: الشكل الأول هو **التكامل التجاري** الذي يشمل صيغتي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي. ويضيف الثاني أسواق عناصر الانتاج ليقود إلى **السوق المشتركة**؛ ويتجاوز الثالث الأسواق إلى تكامل السياسات وصولاً إلى **اتحاد اقتصادي**. والأغلب معاملة هذه الأشكال كمراحل تنتهي إلى الوحدة الاقتصادية. ويستند منطق المرحلية إلى اعتبارين: **الأول** مدى الجهد اللازم للنهوض بأعباء كل مرحلة، **والثاني** النفع الذي يعود من كل مرحلة ويبرر تحمل مزيد من الأعباء بسبب ما تفرضه المراحل المتقدمة. وقد دعا هذا الكاتب تنبرغن[٢١] إلى التمييز بين التكامل السلبي والتكامل الايجابي، حيث يتطلب الثاني اجراءات عمدية لا تُقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة. غير أن الموقف من المرحلة النهائية للتكامل يتباين. فالبعض يرى[٢٢] أن التكامل الاقتصادي هو «ترتيب بين دول ذات سيادة يستهدف توزيعاً للموارد في ضوء مجمل الطلبين

---

= طور إلى طور، دون أن يفترض هذا تتابعاً حتمياً يوحي بتفسير تاريخي للحياة الاقتصادية. ويلاحظ أن الفعل (To Develop) هو فعل لازم ومتعدٍ في آن واحد. أي أن المصطلح يعني التطور والتطوير معاً. انظر:

Ragnar Frisch: «On the Notion of Equilibrium and Disequilibrium,» *Review of Economic Studies,* vol. 3 (February 1936), and «Propagation Problems and Impulses Problems in Dynamic Economics,» in: Gustav Cassel, *Economic Essays in Honour of Gustav Cassel* (London: [n.pb.], 1933), pp. 171-205.

(٢٠) انظر: بالاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ص ١٤.

(٢١) انظر: Jan Tinbergen, *International Economic Integration,* 2nd ed. (Amsterdam: Elsevier Publishing Company, 1954), p. 122.

(٢٢) انظر: Raymond F. Mikesell, «Economic Integration of Sovereign States: Some Fundamental Problems,» in: J. H. Williams, *Money, Trade and Economic Growth: In Honor of John Henry Williams* (New York: Macmillan, 1951), p. 77.

الاستهلاكي والاستثماري، بماثل ذلك الذي كان يمكن أن يحدث لو أن هذه الدول تجمعت في وحدة سياسية واقتصادية واحدة. وأي إجراء يقصر عن الاتحاد السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يحقق سوى نجاح جزئي».

من ناحية أخرى، يكتفي البعض بصفة التدرج دون تمييز بين مراحل محددة، فيعرف التكامل للدول النامية بأنه «عملية يتم بمقتضاها السير قدماً في ازالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر»[٢٣] ويضيف بيندر[٢٤] إلى هذا تنسيق السياسات في المراحل الأولى أيضاً «فالتكامل الاقتصادي يشمل كلاً من ازالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتمين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسقة وموحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية».

وقد أخذ الكاتب المجري فاجدا على هذا التعريف كونه غير محدد. لذا ميّز[٢٥] بين **نوعين من التكامل التجاري**، أولهما «التكامل من خلال السوق» (Market Integration)، الذي يكفل امكان تداول المنتوجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق. والثاني هو «التكامل بالانتاج والتنمية» (Production and Development Integration)، الذي يتم بواسطته رفع مستوى الفروع التي لا يمكن لها أن تبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الاقليمي، مع تخطيط انتاجها على هذا المستوى الأخير، وهو ما ينطبق، في رأيه، على جميع الاقتصادات أياً كان نظامها أو درجة تقدمها. غير أن القضية في هذه التعاريف جميعاً أنها تعطي حكماً قيمياً بأفضلية الانتقال إلى حالات أعلى من الترابط بين أعضاء التجمع، وكأن كبر الحجم بحد ذاته أمر مفضل، بغض النظر عما يفعله التجمع الأكبر بالاقتصاد الاقليمي. ولو طبقنا أسلوب تنبرغن الخاص بعملية رسم السياسة الاقتصادية، لوجدنا أن الطبيعة الاستهدافية للتكامل في اطار النظام الرأسمالي[٢٦] تفرض إدخال تعديلات على السياسات القطرية حتى يمكن الوصول إلى الحد الأقصى للرفاهة دون أدنى تدخل من أي مؤسسات تعسفية ذات طبيعة قطرية، وبخاصة القيود على التجارة وذلك في حدود المعطيات التقنية والنفسية، مع السماح بتغيرات في المعطيات المؤسسية، وبخاصة أدوات السياسة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن تنبرغن يطالب باتخاذ عدد من الاجراءات الايجابية نظراً إلى أنه من الخطأ المبالغة في التعويل على قدرة المنافسة الحرة وعلى استعداد عالم اليوم للعب مباراة المنافسة الحرة في جميع الظروف، فإن الاجراءات المذكورة تعني، في الواقع، العمل الايجابي على ازالة العوائق من أمام التجارة وعلى تعزيز ظروف المنافسة الحرة. والواقع أن هذا الاستنتاج يترتب بالضرورة على مفهومه لنظرية السياسة الاقتصادية بأنها تطبيق النظرية

---

(٢٣) انظر: Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries,* p. 11.

(٢٤) انظر: John Pinder, «Positive Integration and Negative Integration,» *World Today* (March 1968), p. 90.

(٢٥) انظر: Irme Vajda, «Integration, Economic Union and the National States,» in: Irme Vajda and Milhaly Simai, eds., *Foreign Trade in a Planned Economy* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 35.

(٢٦) انظر: Jan Tinbergen, «On the Theory of Economic Integration,» in: *Les Cahiers de Bruges* ([n.p.]: Bruges Quarterly, 1952), p. 290, and L.H. Klassen, L.M. Koyck and J.H. Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers* (Amsterdam: North - Holland Pub. Company, 1959), pp. 138-139.

الاقتصادية في الاتجاه العكسي. فمفهوم الرفاهية الاقتصادية ارتبط في التحليل النظري بالتحليل الستاتيكي (المقارن) القائم على افتراض المنافسة الحرة. والقول بأن السياسة تطبيق لمنهج التحليل ولكن باتجاه عكسي يقودنا إلى فروض النظرية كشروط ضرورية لبلوغ النهاية العظمى للرفاهة. من جهة أخرى، فإن ما أدرجه تنبرغن ضمن المعطيات يكاد يفرض علينا التزاماً مسبقاً بقبول ثبات عرض عوامل الانتاج وبقاء التنظيمات الاجتماعية على حالها. ويقصر التكامل الاقتصادي على ما يندرج تحت عنوان السياسات الاقتصادية، كيفية كانت أم كمية. وأهم ما في هذا التعريف إيلاؤه عناية لمضمون عمل التجمع التكاملي وليس لصورته فقط.

ويؤكد تعريف **التكامل الاشتراكي** على المضمون حيث يعتبر أنه: «عملية موضوعية يجري توجيهها بشكل واع ومنتظم من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية وحكومات الدول الأعضاء في المجلس (سيف)، لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي، والتقريب والمساواة المطّردين لمستويات تطورها الاقتصادي، وبناء هياكل اقتصادية حديثة عالية الفاعلية للاقتصادات الوطنية، واقامة روابط وثيقة ودائمة في فروع الاقتصاد والعلوم والتقنية، وتوسيع أسواق هذه الدول وتحقيق الربط بينها، وتحسين العلاقات السلعية/ النقدية»[٢٧].

وهكذا فإن التعريف الاشتراكي للتكامل لا ينظر إلى توحيد اقتصادات الدول الأعضاء (أو ما يسمى توحيد السوق)، بل يركز على احداث تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات التبادلية فيما بينها، وتطوير أدوات إدارة تلك العلاقات. ولهذا التعريف ثلاثة أركان:

- ادراج قضية التنمية المتكافئة (التي كانت الصخرة التي تحطمت عليها معظم الجهود التكاملية للعالم الثالث) بصفة عضوية في عملية التكامل.

- استبدال معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الاقليم، ففيه تأكيد على احترام استقلال الدول وتفادٍ للتوجه نحو اقامة دولة تقع في اقليم معين، أو الاقتراب من حالة الدولة الواحدة.

- التوجه نحو نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل، كبديل للنظام القائم على الفكر الرأسمالي الذي يسعى إلى الامتداد بنطاق السوق من الدولة إلى الاقليم.

وبعبارة أخرى فإن التجمع الاشتراكي لا يمثل تكاملاً (اقليمياً) بالمعنى التقليدي، بل هو في الواقع محاولة لاحلال نظام جديد لتقسيم العمل يلغي ما ترتب على تقسيم العمل الرأسمالي من تفاوت في النمو، ويسمح بالتطور المستمر نحو مستويات أعلى من التنمية في ظل التكافؤ.

---

(٢٧) انظر: **الموسوعة الاقتصادية السوفيتية** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ٣٣، و
Ewa Ruminska, *The CMEA: Integration of Planned Economies* (Warszawa: Research Institute for Developing Countries, 1982), p. 29.
وهذا التعريف مأخوذ من التعريف الوارد في: «البرنامج الشامل لمواصلة وتعميق أشكال التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي،» الصادر في ١٩٧١/٧/٢٩، عن السيف (الكوميكون).

وكنتيجة لعرض تجارب التكامل المختلفة قام د. فؤاد مرسي[٢٨] بوضع مفهوم يسعى إلى الشمول. فالتكامل، باعتباره من قبيل العلاقات بين الدول وهي امتداد للعلاقات الانتاجية ذات الطبيعة الأولية والتي تتوقف على ماهية قوى الانتاج، هو في جوهره «عملية التعاون الاقتصادي الشامل البادئة من مستوى معين من التدويل للقوى الانتاجية، والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الانتاجية في عدد من الدول التي تجمعها علاقات انتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الانتاجية»[٢٩]. والجوهر الاجتماعي والاقتصادي للتكامل، سواء من حيث أشكاله ونتائجه يتحدد بطبيعة النظام الاجتماعي الذي يخدمه. ومن ثم فهناك تكامل رأسمالي وآخر اشتراكي، وبينهما نوع من التكامل فيما بين الاقتصادات النامية. ونظراً إلى أن الاقتصاد المتخلف يعاني عدم استكمال تكامله القومي، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما ينصاع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوّه، تكون نقطة البدء معالجة تخلف مستوى القوى الانتاجية بالعمل على تنميتها، ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل وتحقيق التكامل القومي الذي يتم أساساً بالتصنيع. فالهدف الرئيسي من التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ليس تحرير التجارة في ذاته، وإنما التنمية الاقتصادية المعجلة من خلال اقامة سوق بحجم كافٍ يسمح باقامة قاعدة صناعية متنوعة، لأن المسألة الملحة هي ضيق السوق القومية وعدم كفاية الموارد القومية لإقامة صناعات أساسية[٣٠]. وهذه الاعتبارات هي ما دعا د. شقير إلى الحديث عن «التكامل الانمائي» و«الانماء التكاملي»[٣١] وإن كان من المهم التمييز بين هاتين العمليتين كما سنوضح فيما بعد.

## التجارة الدولية والتكامل

أدّت التجارة الدولية دوراً مهماً في نظرية التكامل وتطبيقاته:

- ففي الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة تعتبر محور العملية التكاملية حيث تمثل الامتداد الطبيعي لنطاق السوق من القطر إلى التجمع الاقليمي.

- وكانت للتجارة الدولية أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الاشتراكية بسبب الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها عليها بخاصة في عهد ستالين[٣٢]. ومحاولة هذه الدول

---

(٢٨) انظر: فؤاد مرسي، **التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة** (عمّان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٣)، ص ٢٥٥ - ٢٧٠.

(٢٩) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٣٠) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٦٣ - ٢٦٤ و٢٧٠.

(٣١) انظر: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٣٢) في أواخر عام ١٩٤٧ فرضت الولايات المتحدة حظراً على تصدير السلع الحربية والاستراتيجية إلى الدول الاشتراكية، وتبعتها في ذلك الدول الغربية الأخرى بحظر السلع التي تهدد أمنها أو المدنية التي يسهل تحويلها إلى الاستخدام الحربي. ومع تصاعد احتمالات الصدام الدولي إبان الأزمة الكورية، أنشئت في عام ١٩٥٠ لجنة تنسيق للمجموعة الاستشارية (COCOM) ضمّت ١٥ دولة غربية في أعضاء حلف الأطلنطي (عدا ايرلندا) واليابان. كما صدر في عام ١٩٥١ قانون باتل الأمريكي الذي صعّد عملية الحظر.

تعديل هيكل تبادلها التجاري بما يتماشى وما سعت إليه من تغيرات جذرية في بناها الانتاجية، ومع التوجه نحو اعادة تقسيم العمل الاشتراكي أصبحت التجارة الدولية الأداة المكملة لا الموجهة للتكامل.

ـ أما الدول النامية فكان عليها أن تحقق انسلاخاً من التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل الذي اقترن به تخلفها، وأن تتجه بنسبة أكبر من تجارتها الخارجية إلى التجمع التكاملي الذي يضمها. بل يرى البعض ضرورة أن يكون التوجه الأساسي نحو التبادل بين دول العالم الثالث في مجموعها.

وهكذا تظهر التجارة الدولية على نحو أو آخر في التجمعات التكاملية المختلفة، بل إن مدى تطور التجارة البينية يستدل منه، عادة، على مدى النجاح في تحقيق التكامل. من ذلك مثلاً أن استمرار انخفاض نسبة هذا التبادل بين دول المجموعة العربية يتخذ كمؤشر على عجزها عن تحقيق التكامل. وكما رأينا من قبل تكون البداية بالتكامل التجاري، ولكن الاختلاف هو في المنهج: من خلال السوق لتتولى قواه وما يتمخض عنها من تجارة تعديل هياكل الانتاج، أو من خلال تنسيق الانتاج لتتحقق بتوسعه القاعدة التي تقوم التجارة على أساسها. لذا، فإننا نتلمس الأساس النظري للتكامل في نظرية التجارة الدولية.

## نظرية التجارة الدولية

لسنا هنا في معرض الدخول في تفاصيل نظرية التجارة الدولية[٣٣] أو قواعد تقسيم العمل، غير أن البداية التي جاء بها آدم سميث في نظرته للتجارة الدولية، باعتبارها مكملاً للاقتصاد المحلي من ناحيتين، لا يزال لها صداها[٣٤]:

ـ فهي تمكّن «الدولة من تصريف ذلك الجزء الفائض من انتاج الأرض والعمل الذي لا يجد له طلباً

---

(٣٣) انظر مثلاً: فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٩). وبالنسبة لتطور النظرية الكلاسيكية انظر:

Frank William Taussig, *International Trade* (New York: Macmillan, 1927), and Jacob Viner, *Studies in the Theory of International Trade* (New York; London: Harper, 1937).

في تطبيق أساليب التحليل المطوّرة، انظر:

Gottfried Von Harberler, *The Theory of International Trade with its Application to Commercial Policy*, translated from the 1933 German ed. by Alfred Stonier and Frederic Benham ([n.p.]: William Hodge and Co. Ltd., 1936).

ولمتابعة تطورات النظرية، انظر:

Lloyd A. Metzler, «The Theory of International Trade,» in: Howard Sylvester Ellis, ed., *A Survey of Contemporary Economics* (Philadelphia: Blakiston, 1948), and J. Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade,» in: Norman S. Buchanan, ed., *Surveys of Economic Theory* (New York: Macmillan, 1965), vol. 2: *Growth and Development.*

(٣٤) انظر: Adam Smith, *Wealth of Nations* ([n.p.: n.pb., n.d.]), vol. 1, p. 413.
ومشار إليه في: عوض، المصدر نفسه، ص ٥٧.

فيها، وتحصل لها في مقابله على شيء آخر يتوفر الطلب عليه. فهي إذن تخلق قيمة للفائض (عديم القيمة) باستبدال شيء آخر به يشبع جزءاً من احتياجات الأفراد فيها، ويمنحها مزيداً من المتعة».

- «وبفضل التجارة الدولية فإن ضيق السوق لا يقف عقبة في وجه بلوغ تقسيم العمل في أي فرع من فروع الصناعة مداه الكامل».

والواقع أن دافع ايجاد منفذ لمنتوجات الطاقات الانتاجية العاطلة ما زال يمثل واحداً من أهم الدوافع للاهتمام بالبعد التجاري للتكامل. أما البعد الثاني فيقوم على مبدأ **اتساع السوق** وارتباطه بتقسيم العمل، بمعنى بلوغ حجم السوق حداً يسمح للطلاب بالوصول بالأنشطة الانتاجية المتخصصة إلى المستوى الذي يجعل الانتاج اقتصادياً. ويلاحظ أن آدم سميث بنى نظريته على المزايا المطلقة، كما أن صياغته لها تفترض أن ما يتوافر لكل قطر من عناصر انتاجية يصلح لتحقيق التوظيف الكامل لكل منها لو أن ظروف الطلب عدلت عن طريق تيسير التبادل التجاري. فالتوظف الكامل هو الأساس، أما التبادل التجاري فمهمته زيادة قيمة الناتج الكلي لهذا التوظف. ويتبع هذا فرض ضمني آخر هو أن العبرة بانتقال السلع وليس بعناصر الانتاج.

ويرجع الفضل إلى ريكاردو[٣٥] في ترسيخ النظرة العكسية، أي بيان أثر العلاقات الخارجية في الاقتصاد القطري، واعتماد التكاليف النسبية كأساليب استناداً إلى نظرية القيمة بالعمل. وتلاه جون ستيوارت ميل[٣٦] الذي أعاد الصياغة وفقاً للمزايا النسبية أي انتاجية العمل، وعلى أساس المقايضة بين الطلب المتبادل (Reciprocal Demand) التي تحدد القيم بتساوي جانبي الصادرات والواردات. ويذهب قدر أكبر من النفع من هذا التبادل إلى الدولة التي يكون الطلب على صادراتها أقل مرونة من طلبها على الواردات. وكان من الطبيعي أن تأخذ هذه النظرية عن نظرية القيمة بالعمل فروضها، بما في ذلك أن التكاليف الحقيقية تتحدد بالعمل المباشر وغير المباشر، وأن جميع وحدات العمل متجانسة، وأن العمل قابل للانتقال داخل الدولة الواحدة ولكنه غير قابل للانتقال بين الدول. ويعرف نموذج ريكاردو بأنه نموذج ٢ × ٢ × ١ لأنه يعالج دولتين وسلعتين وعنصراً واحداً تختلف انتاجيته بين الدولتين حتى بعد الدخول في التجارة، الأمر الذي يعني اختلاف دول الانتاج بينهما وان اتسمت بثبات غلة النطاق لضمان بقاء شروط المنافسة. وفي غيبة تكاليف النقل، تميل كل دولة إلى التخصص في تلك السلعة التي تكون تكلفة العمل النسبية فيها أقل، بغض النظر

---

(٣٥) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (London: John Murray, 1817), chap. 7.

وعن تأثره بالفكر البريطاني (لصداقته للاقتصادي مالتوس)، أكثر من الفكر الأوروبي، رغم أصله الهولندي، انظر:

Hugh B. Killough and Lucy W. Killough, *Economics of International Trade,* 2nd ed. (New York: McGraw-Hill Book Co. Inc., 1948), p. 102.

(٣٦) انظر: John Stuart Mill, *Principles of Political Economy with Some of their Applications to Social Philosophy* (London: Ashley ed., 1909), book 3, chap. 17.

عن حجم الدولتين ومغزاه لحجم الانتاج. ويلاحظ أن النظرية تفترض أن السلع المتبادلة هي سلع نهائية (استهلاكية) وأن ظروف الطلب عليها وأذواق المستهلكين تتماثل في الدولتين المعنيتين. كذلك تفترض النظرية التوظف الكامل قبل التبادل الخارجي وبعده، الأمر الذي يعني ثبات الدخل الكلي الحقيقي، مقاساً بتكلفة العمل.

## تطور نظرية التجارة الدولية

على الرغم من تعدد الانتقادات لنظرية ريكاردو فإن التعديلات الأساسية التي أدخلت عليها انصبت على استعادة شروط سلامة منطقها. ويذكر في هذا الصدد محاولات هابرلر[٣٧] تطبيق أساليب التحليل المطورة عليها، بما في ذلك نظرية العرض والطلب وفائضا المنتج والمستهلك، ونظرية التوازن الجزئي، ونظرية التوازن العام. كما تمكن من اسقاط شرط الاعتماد على نظرية القيمة بالعمل مستعيضاً عنها بتكلفة الفرصة المضاعة التي أدخلتها المدرسة النمساوية، وهو ما تطلب استبقاء شرط التوظف الكامل. وأدخل سعر الصرف وحركة الذهب كأدوات لاستعادة التوازن بين الدولتين عن طريق تعديل الأسعار والأجور. واستطاع تعميم النظرية لأكثر من دولتين ولأكثر من سلعتين. وقام ساملسون[٣٨] بتقديم اثبات أكثر دقة لتحليل التوازن العام محتفظاً بفرض ثبات الغلة ضماناً لشروط المنافسة الكاملة. غير أن التركيز كان على الجانب التوجهي أي منافع التجارة (أي أفضلية شيء من التجارة ولو مقيداً عن اللاتجارة) وليس على الجانب الوضعي أي نمط التجارة.

غير أن المحاولة الرئيسية التي أدت إلى ظهور مدرسة جديدة (المدرسة السويدية) بدأها الاقتصادي السويدي ايلي هكشير[٣٩] وطورها تلميذه أولين[٤٠]، ثم أكسبها

---

(٣٧) انظر: Von Harberler, *The Theory of International Trade with its Application to Commercial Policy,* chaps. 10 and 12.

(٣٨) انظر: Paul A. Samuelson: «Welfare Economics and International Trade,» *American Economic Review,* vol. 28 (June 1938); «The Gains from International Trade,» *Canadian Journal of Economics and Political Science,* vol. 5 (May 1939), pp. 195-205, and in: Howard Sylvester Ellis and L.A. Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade* (London: George Allen and Unwin, 1950), pp. 239-255.

(٣٩) Eli F. Heckscher, «Utrikeshandelns Verkan pa Inkomstfordelingen,» *Economisk Tidskrift,* vol. 2 (1919), pp. 1-32, translated in: Svend Laursen «The Effect of Foreign Trade on the Distribution of Income,» in: Ellis and Metzler, eds., Ibid., pp. 272-300, being translation of: Heckscher.

(٤٠) أعدّ أولين (Ohlin) في عام ١٩٢٤ دراسة لنيل الدكتوراه متتلمذاً على هكشير، انظر:
Bertil Gotthard Ohlin, «Handelns Teori,» (Ph.D. Dissertation, Stockholm, 1924).
ويشير Williams في:
John Henry Williams: «The Theory of International Trade Reconsidered,» *Economic Journal,* vol. 39 (June 1929), pp. 195-209, and *Post-War Monetary Plans and other Essays* (Oxford: Basel Blackwell, 1949).
إلى أن أولين قد طوّر أفكاره خلال زيارته لهارفارد عام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ وضمّنها كتابه المعروف:

ساملسون[41] تدقيقاً في صياغتها. ولذلك تعرف باسم الثلاثة معاً H.O.S. Model وهي نموذج ٢ × ٢ × ٢ لأنها تفترض، في أدق صورها، دولتين وسلعتين وعنصرين انتاجيين. ونظراً إلى أن وجود أكثر من عنصر ينطوي على احتمال الاستعاضة بينهما، فإن الصياغة الرياضية التي أتى بها ساملسون اشترطت «قوة كثافة العناصر» حتى لا تتعرض الكثافة النسبية لأي من العنصرين إلى الانقلاب من منطقة في دالة الانتاج إلى منطقة أخرى. وهنا أيضاً يفترض عدم الانتقالية حتى يكون هناك مغزى للحديث عن مزايا نسبية عائدة إلى اختلاف حيازات الدول من العناصر المختلفة. غير أن تنبرغن[42] وجد أنه إذا تساوى عدد العناصر مع عدد المنتوجات، أياً كان عدد الدول، فإنه يمكن أن تتساوى عائداتها في الدول المختلفة حيث تكون مستقلة عن الندرات النسبية لها، وهي الأمر الوحيد الذي يفترض اختلافه من دولة لأخرى. فإذا كان عدد العناصر أقل من عدد المنتوجات يكون التخصص ضرورياً، ولكن هذا لا يبرر تساوي أسعار عناصر الانتاج. فإذا تجاوز عدد العناصر عدد المنتوجات فإن أسعارها لا تتحدد بصفة مستقلة عن ندراتها النسبية، ومن ثم لا تتساوى بين الدول. كذلك فإن التخصص يمكن أن يحدث إذا ما تساوى عدد العناصر وعدد المنتوجات، وهو يتوقف على مدى الفروق بين الوفورات النسبية للعناصر والاختلافات بين دوال الانتاج، أي على الفروق بين كثافة الأرض أو كثافة العمل في الأنشطة المختلفة. من جهة أخرى فإن ادخال صفات الطلب في التحليل بافتراض تفاوت أذواق المستهلكين يمكن أن يؤدي إلى تأثر التبادل التجاري بالعلاقة بين الطلب والعرض من السلع وليس بمدى كثافة العناصر المختلفة في انتاجها فقط. واتجه الاهتمام إلى ادخال خرائط السواء المجتمعية في تحليل التجارة الدولية[43] وبيان العلاقة بينها وبين الدوال الفردية، سواء بافتراض أنها ترتيبية كما فعل ساملسون[44] أو قياسية كما فعل ميد[45]، وكان لهذا الأمر أهميته بالنسبة إلى المفاضلة بين السياسات التجارية والدخلية.

---

Bertil Gotthard Ohlin, *Interregional and International Trade,* Harvard Economic Studies; = vol. 39 (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1933).

(٤١) انظر: Paul A.Samuelson: «International Trade and Equalisation of Factor Prices,» *Economic Journal,* vol. 58 (June 1948), pp. 163-184, and «International Factor-Price Equalisation once Again,» *Economic Journal,* vol. 59 (1949), pp. 181-197.

(٤٢) انظر: Jan Tinbergen, «The Equalization of Factor Prices Between Free-Trade Areas,» in: Klassen, Koyck and Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers,* pp. 122-123.

(٤٣) يعزى استخدام منحنيات السواء المجتمعية، وكذلك «صندوق إدجورث» إلى:
Francis Ysidro Edgeworth, *Papers Relating to Political Economy* (London: [n.pb.], 1925); Wassily W. Leontief: «The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trade,» *Quarterly Journal of Economy,* vol. 47 (May 1933), pp. 493-503, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade,* pp. 229-238.

(٤٤) انظر: Paul A. Samuelson: «Social Indifference Curves,» *Quarterly Journal of Economy,* vol. 70 (February 1956), pp. 1-22, and «The Gains from International Trade once Again,» *Canadian Journal of Economics and Political Science,* vol. 72 (December 1962).

(٤٥) انظر: James Edward Mead, *Trade and Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 1955), vol. 2: *The Theory of International Economic Policy,* and *Mathematical Supplement.*
انظر ايضا الإشارة إليهما في: Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade,» p.210.

غير أن المشكلة هي عدم واقعية فروض النظرية ذاتها. فالمشاهدات تكذب فرض عدم انتقالية العمل ورأس المال التي كان لها شأن كبير في تعمير العالم الجديد وفي افقار كثير من دول العالم الثالث. وإذا صح ما تذهب إليه النظرية من اتجاه أسعار عناصر الانتاج إلى التساوي عبر الحدود، ومن تماثل دوال الانتاج لكل سلعة، فهذا يعني انتاج كل سلعة بكثافة العناصر المختلفة نفسها رغم اتجاه كل دولة إلى التخصص في السلع التي تكثف استخدام العنصر الأوفر مادياً. وتؤدي ظاهرة توطن الطلب[٤٦] في ظل وجود تكاليف النقل إلى تفضيل استهلاك السلع المنتجة محلياً. يضاف إلى ذلك المشكلة المعروفة باسم «معضلة ليونتيف» الذي وجد[٤٧] أنه رغم ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل في الولايات المتحدة فإن تخصصها في التبادل الدولي يقوم على السلع كثيفة العمل. وتبع ذلك دراسات تطبيقية عديدة، تقابل بين الدول أو بين مناطق الدولة الواحدة، تباينت في نتائجها[٤٨]. ومع ذلك تظل القضية الأساسية قائمة، وهي أنه إذا صح ما تذهب إليه النظرية من أن الرفاهة أعلى نتيجة للتخصص والتبادل عنها في غيابهما، فإن هذا يتناول الأمر من زاوية التحليل الستاتيكي المقارن. وتظل هناك حاجة إلى التعرف إلى الآثار طويلة الأجل في النمو الاقتصادي.

## التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

دفع التطور الكبير الذي شهده القرن التاسع عشر، مع التوسع الكبير في الأسواق،

---

(٤٦) انظر: Ragnar Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy,» in: Howard Sylvester Ellis and Henry Christopher Wallich, eds., *Economic Development for Latin America* (London: Macmillan, 1961), p. 253.

وقد استند في مقولته إلى ما جاء في:

Paul A. Samuelson: «The Transfer Problem and Transport Costs: The Terms of Trade when Impediments are Absent,» *Economic Journal,* vol. 62, no. 246 (June 1952), pp. 278-304, and «The Transfer Problem and Transport Cost II: Analysis of Effects of Trade Impediments,» *Economic Journal,* vol. 64, no. 254 (June 1954), pp. 264-289.

(٤٧) انظر: Wassily W. Leontief: «Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Re-Examined,» *Proc. Amer. Philosophical Society,* vol. 97 (September 1953), pp. 332-349; «Factor Proportions and the Structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis,» *Review of Economics and Statistics,* vol. 38 (November 1956), pp. 386-407, and Stefan Valavanis - Vail, «Leontief's Scarce Factor Paradox,» *Journal of Political Economy,* vol. 62 (December 1954), pp. 523-528.

(٤٨) انظر: Bhagwati, «The Pure Theory of International Trade,» pp. 179-181.

حيث أشار إلى ما جاء في:

Mashira Tatemato and Shinichi Ichimura, «Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of Japan,» *Review of Economics and Statistics,* vol. 41 (November 1959).

انظر أيضاً اختبار هذه الظاهرة في الدولة الواحدة في:

John R. Moroney and James M. Walker: «A Regional Test of Hecksher Ohlin Hypothesis,» *Journal of Political Economy,* vol. 74 (1966), pp. 573-586, and in: Lionel Needleman, ed., *Regional Analysis: Selected Readings* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1968), pp. 252-273.

مارشال، مثلاً، إلى رؤية[٤٩] أن العوامل التي تحدد تقدم الدول تقع في نطاق دراسة التجارة الدولية. واشتهر عن روبرتسون[٥٠] قوله إن التجارة «محرك النمو» (Engine of Growth). وإذا اتفق هذا مع ما شهده العالم الحديث من نمو، فإن حدوث النمو في دول المركز، لا سيما بريطانيا، واقترانه بالتخلف في المستعمرات الواقعة في العالم القديم، بحاجة إلى تفسير. والملاحظ أن الدول الاستعمارية ربطت مستعمراتها بها عن طريق بنية ارتكازية متجهة إلى التكامل الخارجي معها وليس إلى الداخل. كما أنها أقحمت أساليب انتاجية كثيفة رأس المال، لا سيما في قطاعات التعدين، بسبب وفرة المواد الأولية الطبيعية، بغض النظر عن المزايا النسبية في العوامل الانتاجية الأخرى. وظلت هذه القطاعات المتطورة مرتبطة بالمركز دون تفاعل مع الاقتصادات الوطنية، الأمر الذي أضفى على تلك الاقتصادات صفة الازدواجية. من جهة أخرى، شهد القرن التاسع عشر دعاوى قوية لحماية الصناعة المحلية حتى تقف على قدميها، من أهمها دعوى الكسندر هاميلتون[٥١] في مجلس النواب الأمريكي عام ١٧٩١ ودعوى فريدريك ليست[٥٢] في المانيا في منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كانت هذه الدعاوى تغلب التوجه إلى السوق المحلية لا العالمية، فإنها بتأكيدها على فكرة النمو (أي ارتفاع الدخل) تتخلص من إسار فرض التوظف الكامل، وتتيح مجالاً لارتفاع القدرة على الاستيراد مع ارتفاع الدخل، أي أنها تؤكد انعكاس النمو ذاته على توسع التجارة، لا العكس. وثبت هذا التأكيد من التمييز الذي أجراه عدد من الكتاب مثل ميردال[٥٣] بين أثرين للتجارة الدولية، أحدهما انتشاري (Spread Effects)، والثاني انحساري (Backwash)، نتيجة تحيز التجارة نحو المناطق الأكثر تقدماً، ليس فقط بين الدول حتى النامية منها، بل داخل الدولة الواحدة أيضاً. ويرجع جانب من الآثار الانحسارية في الدول النامية إلى العلاقات الثنائية القسرية التي فرضها عليها الاستعمار ليربطها به. وانتهى ميردال إلى ضرورة معالجة المثالب التي تتعرض لها النظرية في معالجتها للتنمية وربط التجارة الدولية بها:

- الدعوى لتغليب قوى السوق على التخطيط لموضوعيتها، هي دعوى تغليب أدوات نظام اقتصادي متخلف لا تستطيع أن تكون أكثر منه رشداً.

---

(٤٩) انظر: Alfred Marshall, *Principles of Economics* (New York: Macmillan, 1947), pp. 270 and 668-669.

(٥٠) انظر: D.H. Robertson: «The Future of International Trade,» *Economic Journal,* vol. 48 (March 1938), pp. 1-14, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade,* pp. 497-513.

(٥١) انظر: Alexander Hamilton: *Report on Manufactures Submitted to the House of Representatives* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1913), and in: Killough, *Economics of International Trade,* pp. 228-237.

(٥٢) انظر: Friedrich List, «Das Nationale System der Politischen Okonomie,» in: Killough, Ibid., p. 237.

(٥٣) انظر: Gunnar Myrdal, *Economic Theory and Under-Developed Regions* (London: Gerald Duckworth, 1957).

ـ رغم وجاهة نظريات المزايا النسبية فإن أسواق الدول النامية لا تكون سوى جزء بسيط من الأسواق الكلية، وبالتالي لا تقف منتوجاتها في وجه الواردات المنافسة دون حماية.

ـ الآثار غير المباشرة لصناعة معينة قد تكون أهم كثيراً من مجرد ربحيتها.

ـ نظراً إلى أن النظرية الاقتصادية لم تصمم بقصد معالجة قضية التنمية، فإنها تدعي أن التجارة تؤدي إلى تقليص التباينات. بينما هي في الواقع تعمل على افقار الدول المتخلفة نتيجة العملية التراكمية المسماة «السببية الدائرية».

ـ تقوم النظرية على فلسفة توافق المصالح، وهو ما يرضي من خرجوا من الحياة بحظ وافر دون أن يقدم حلولاً لمن لم يجنوا منها سوى التخلف.

ـ تكتسب فكرة التوازن المقتبسة من العلوم الطبيعية قيمة موضوعية غير أصلية، كما يشهد الركود والتراجع الذي يصيب المناطق المتخلفة؛ كما أن استقرار التوازن تنفيه مواصفات كثير من الحالات التي تأتي بها النظرية ذاتها.

ـ وتمييز النظرية بين ما هو اقتصادي وما هو غير ذلك يجعلها تتجاهل عوامل هي في صميم قضية التخلف. فعلى الرغم من تحمس فاينر[٥٤] للنظرية الكلاسيكية، انتقد ما ادعاه هكشير وأولين من أن الهبات من العناصر الانتاجية محددة سلفاً. فمثل هذا القول ينفي القدرة على إحداث التنمية، ويتعارض مع كون هذه الهبات محصلة عوامل تاريخية تتعرض للتغير من خلال عملية تنمية الموارد[٥٥].

وانتهى ميردال إلى القول[٥٦] «إن التحليل الاقتصادي، إذا أراد أن يصبح واقعياً عليه أن يأخذ في حسبانه كل الأمور ذات العلاقة. وعلى النظرية الاقتصادية العامة أن تصبح نظرية اجتماعية». والواقع أن تحليل أوضاع الدول المتخلفة في علاقاتها الدولية بدول المركز الرأسمالي يؤكد الصلة الوثيقة بين تخلفها وظاهرة «التبادل اللامتكافىء» (Non-Equitable Exchange)[٥٧] التي تدحض وهم التنمية من خلال تحرير التبادل التجاري في اطار الانخراط في تقسيم العمل الدولي الذي

---

(٥٤) انظر: Jacob Viner, *International Trade and Economic Development: Lectures Delivered at the National University of Brazil* (Oxford: Clarendon Press, 1953).

(٥٥) انظر: محمد محمود الامام، «تخصيص أم تنمية الموارد،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد الاقتصاديين العرب، وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع المنعقد بالكويت في ٢٠ ـ ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٣ (الكويت: مطابع دار الطليعة، [د ت.])، ج ٣، و
Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy,» p. 236.

(٥٦) انظر: Myrdal, *Economic Theory and Under-Developed Regions.*

(٥٧) انظر: سمير أمين، التبادل غير المتكافىء وقانون القيمة، ترجمة عادل عبد الهادي (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٤)، حيث ناقش كتاب التبادل غير المتكافىء لأرجيري ايمانويل، انظر أيضاً:
Ignacy Sachs, *Foreign Trade and Economic Development of Underdeveloped Countries,* translated from the Polish by Karol Jakubowicz (Bombay: Asia Publishing House, 1965), chap. 2, pp. 23-38 especially pp. 34-35.

تهيمن عليه الرأسمالية العالمية. فالتخصص الصناعي يصطحب عادة بظاهرة الاحتكار أو المنافسة الاحتكارية، وهو ما يؤدي إلى تحويل موارد من العالم الثالث إلى العالم الصناعي بخاصة مع ارتفاع مرونة استيراد الدول المتخلفة من الدول الصناعية، مقابل انخفاض مرونة استيراد الأخيرة منها لسببين. فمرونة الطلب على المنتوجات الاستهلاكية الأولية تنخفض بارتفاع الدخل بفعل قانون انجل. وكذلك يعمل التطور التقاني ضد المواد الأولية الانتاجية التي تعمل الدول الصناعية على الاستعاضة عنها ببدائل معقدة التصنيع[٥٨]. ويترتب على كل ما تقدم اتساع فجوة التبادل وتزايد المديونية وهو ما له أثر طويل الأجل في التنمية. وكما لاحظ نيركسه[٥٩] أن التجارة الدولية قد أفرزت نمواً معوجاً (Lopsided) في الدول المتخلفة. وقبل الحديث عن اعادة تقسيم العمل على المستوى الدولي، لا بد من تقويم أسس تقسيم العمل على المستوى القطري تحقيقاً للانسيابية الداخلية التي تمكّن الاقتصاد الوطني من التعامل الكفء على المستوى الدولي. ويتطلب هذا اعلاء القيمة الاجتماعية للنشاط الخلاق وللوظيفة الادارية المتطورة، واتباع أسلوب علمي في الادارة يحقق ترابطاً بين مختلف الوحدات الاجتماعية والقطاعات الانتاجية. وتشير تجارب الدول النامية التي تطورت بسرعة نحو التصدير (كدول جنوب شرق آسيا) إلى أنها انتقلت من مرحلة الاحلال محل الواردات إلى مرحلة تولي نمو الطلب المحلي قيادة عملية التنمية قبل أن تتحول إلى التصدير. لذلك، فإن ارتفاع قدرة اقليم تكاملي على تعزيز موقفه تجاه الاقتصاد العالمي يتطلب توفير متطلبات التكامل على الصعيدين القطري والاقليمي.

وإذا كانت الصادرات تحدث أثراً ايجابياً في الاقتصادات المتقدمة من خلال مضاعف التصدير، فإن من شروط هذا وجود حد أدنى من التكامل الداخلي حتى لا تتبخر حلقاته المتتالية من خلال التسربات المختلفة التي يتزايد أثرها كلما ارتفع الميل إلى الاستيراد. والأثر الأهم للتجارة في الدول النامية ليس تأثير مضاعف التصدير في النشاط الاقتصادي بقدر ما هو زيادة القدرة على تمويل الواردات اللازمة للتنمية المتوازية داخلياً[٦٠]. ولا يكفي، لهذا، الاعتماد على جهاز السعر لأنه على حد قول نيركسه[٦١] يسير بسرعة التوقع، كما يجري

---

(٥٨) انظر مثلاً: A. J. Brown, «Industrial Efficiency and National Advantages,» in: *Applied Economics: Aspects of the World Economy in War and Peace* (London: Allen and Unwin, 1947), chap. 5, pp. 137-186; Gottfried Von Harberler: «Some Factors Affecting the Future of International Trade and International Economic Policy,» in: Seymour Harris, ed., *Economic Reconstruction* ([n.p.]: McGraw-Hill Book Comp. Inc., 1945), chap. 18, and in: Ellis and Metzler, eds., *Readings in the Theory of International Trade.*

ويلاحظ أنه بعد اشارته، ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ إلى أثر العامل التقاني عاد فأكد ما يترتب على تطور وسائل النقل من تحسين لظروف التبادل الدولي.

(٥٩) انظر: Nurkse, «International Trade Theory and Development Policy».

(٦٠) نستخدم تعبير «النمو المتوازي» للدلالة على (Growth Balanced)، بدلاً من «المتوازن» الذي يستخدم بمعنى (Equilibrium) لأن التوازن يفترض تحققه في كل الأحوال.

(٦١) انظر: Nurkse, Ibid., p. 245.

استخدامه بافتراض معلومية الموارد وثبات الهيكل بينما تقضي التنمية بتغييرهما[٦٢]. وحتى إذا نجحت الدولة في رفع كفاءة صناعاتها التصديرية مع استمرار ضعف علاقتها بباقي الاقتصاد الوطني فقد يقود هذا إلى قبول سعر صرف مرتفع لعملتها يحد من قدرتها على الدخول في صناعات تصديرية أخرى أقل ربحية (وهي ما تتعرض له الدول النفطية)، كما أن ما يترتب عليها من مدخرات لا يتجه إلى قطاعات انتاجية محلية، بل غالباً ما يذهب في مضاربات عقارية أو ينزح إلى أسواق الاقتصادات المتقدمة[٦٣]. وأخيراً، فإن تركيز نظرية التجارة الدولية على تبادل السلع الاستهلاكية النهائية يجعلها تعجز عن معالجة مضاعف الاستيراد الذي ترجع أهميته إلى اعتماد قدر مهم من النشاط الانتاجي على الواردات من السلع الوسيطة، كما أنه يكتسب بعداً زمنياً بسبب توقف طاقات الانتاج المستقبلة على الواردات من السلع الرأسمالية. لذا، فإن لنقص الاستيراد بسبب محدودية موارد النقد الأجنبي آثاره المضاعفة في الانتاج المحلي في الحاضر والمستقبل.

## نظرية الاتحادات الجمركية

رغم الحديث عن «نظرية التكامل» فالجانب الأكبر من دراسات آثار التكامل في الفكر الغربي انصب على ما يعرف بنظرية الاتحاد الجمركي[٦٤] باعتباره الصورة التي كانت معروفة من قبل، والتي كانت تمثل درجة عالية من الترابط الاقتصادي حينما كانت الرسوم الجمركية المصدر الأساسي للايرادات العامة، فكان الاتحاد الجمركي يعتبر اتحاداً مالياً في الوقت نفسه. ويبرر الجهد المبذول في دراسة الاتحاد الجمركي (أي ازالة كل القيود على التجارة البينية وفرض تعريفة واجراءات أخرى موحدة على التبادل مع الخارج) بأنه مطلوب للانطلاق منه إلى دراسة المراحل الأكثر تقدماً من التكامل[٦٥] وإذا كانت الاتحادات الجمركية تعنى بالعوائق التجارية التمييزية بين المواقع الجغرافية فإنها تمثل في الواقع تطبيقاً لنظرية التعريفة التجارية

---

(٦٢) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٦، و
Maurice Bye, «The Role of Capital in Economic Development,» in: Ellis and Wallich, eds., *Economic Development for Latin America,* chap. 5, pp. 110-138.

(٦٣) يشير Myrdal إلى أنه رغم كون معامل رأس المال يبلغ في مصر ٢ : ١ فإن أرباح مصدري القطن المصري تتجه إلى العقارات بمعامل ٨ : ١. انظر:
Gunnar Myrdal, *Development and Underdevelopment: A Note on the Mechanism of National and International Economic Equality,* 50th Commemoration Lecture (Cairo: National Bank of Egypt, 1956).
كما يشير Bye إلى أنه حتى في أوقات الاستقرار السياسي، اتجهت مدخرات المستعمرات الفرنسية إلى فرنسا. انظر:
Bye, Ibid., p. 120.

(٦٤) انظر مثلاً:
Richard G. Lipsey, «The Theory of Customs Union: A General Survey,» *Economic Journal,* vol. 70 (September 1960), pp. 496-513.

(٦٥) انظر: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، ص ٨٦ - ٨٧. والواقع أن الايرادات الجمركية كانت أهم مصدر للايرادات العامة، مما يجعل للاتحاد الجمركي أهمية كبيرة من حيث الاقتراب بأعضائه إلى الوحدة.

المثلى، وتنطلق من منطق نظرية التجارة الدولية القائلة إن تحرير التجارة على المستوى العالمي هو الذي يحقق أقصى قدر من الرفاهة للعالم. وبما أنها تنطوي على تحرير جزئي فإنها تمثل بديلاً تالياً من الأفضلية (Second Best)، بل تضارباً في المنطق. فلو أن حرية التجارة هي الطريق إلى تعظيم الرفاهة فلماذا التوقف بها عند حدود الاقليم؟ وإذا كانت الحماية مطلوبة فلماذا تتجاوز القطر إلى الاقليم؟ وحتى يكون للتعريفة (المشتركة) مغزى، قام فاينر بتطوير النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية[٦٦]، مستبقياً أهم فروضها، أي ثبات تكاليف الانتاج ومعلومية نمط الطلب، وتحقق انتقالية عناصر الانتاج داخل الدولة وانعدامها بينها. وافترض عدم الجمع بين الانتاج والاستيراد. وخلص إلى أن أثر الاتحاد الجمركي في الرفاهة هو محصلة أثرين:

(أ) **أثر انشائي** (Trade Creation) تستعيد به إحدى الدول الأعضاء ميزة نسبية كانت تضيعها العوائق الجمركية السائدة قبل قيام الاتحاد. ولذلك، تقوم بانتاج سلع وتصديرها إلى باقي الأعضاء بدلاً من أن يقوموا هم بانتاج حاجاتهم منها بتكلفة أعلى، فـ «تنشأ» تجارة يكون أثرها حميداً لأنها تعني استخداماً أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد.

(ب) **أثر تحويلي** (Trade Diversion) وتتحول فيه التجارة من منتج خارج الاتحاد إلى آخر داخله أعلى منه تكلفة ولكنه يكتسب ميزة حماية التعريفة المشتركة، وهذا الأثر سلبي لأنه ينتقل بالتبادل من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة. والأثر الصافي للاتحاد الجمركي هو محصلة هذين الأثرين، الأمر الذي يثير قضية التعريفة الخارجية المثلى. والواقع أنه لو تحول الاتحاد الجمركي إلى دولة واحدة (كتوحد المانيا بعد انشاء الزولفرين في القرن الماضي) لتحولت التجارة البينية إلى تجارة داخلية وتحققت فرص انتقالية عناصر الانتاج، فتختفي فرصة خلق التجارة ولا يبقى سوى الأثر التحويلي إن وجد. من جهة أخرى، فإن فكرة تحويل التجارة تفترض، ضمناً، بلوغ التوظف الكامل قبل قيام الاتحاد الجمركي. غير أن جزءاً مهماً من منافع الدول النامية من التكامل مرجعه اتاحة فرصة لتشغيل عناصر انتاجية متاحة ومتعطلة، ومن ثم فتكلفة فرصتها المضاعة هي الصفر. كذلك، فإن الوقوف عند حد صناعات معينة تتغير أوضاعها نتيجة للتكامل يتجاهل الآثار الكلية، المباشرة وغير المباشرة، التي تساهم في تطوير مستوى كفاءة النشاط الاقتصادي بوجه عام. وتعددت محاولات تعديل نموذج فاينر للتأكيد على صحته. ومن بينها ادراج عمليات الاستعاضة في التحليل مع التمييز بين جانبين للأثر الانشائي[٦٧]: **الأول** هو الوفر المترتب على احلال الاستيراد الأرخص من

---

(٦٦) انظر: Jacob Viner, *The Customs Union Issue,* Carnegie Endowment for International Peace, Studies in the Administration Law and Organization; no. 10 (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1950), pp. 43-55.

(٦٧) انظر: James Edward Meade, *The Theory of Customs Unions* (Amsterdam: North Holland Publishing Co., 1955), pp. 37-66 and 107-115; Lipsey, «The Theory of Customs Union: A General Survey,» and Nils Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries,» in: Hodges, ed., *European Integration,* pp. 151-184.

داخل الاقليم محل الانتاج المحلي، وهـو الأثر الانتـاجي. أما الثـاني فهو أثـر استهلاكي يمثـل خفض تكلفة الاستهلاك بإحلال استيراد من داخل الاقليم محل استيراد من خارجه، مضـافة إليه الرسوم الجمركية وتقابله الخسارة المترتبـة على الأثـر التحويـلي. وواضح أن فـرص ظهور الأثـر الانشـائي تعـظم إذا كـانت الاقتصـادات متنـافسـة أصـلاً، لأنها لـو كـانت متتامـة (Complementary) فالتبادل يتم حتى قبل قيام الاتحاد الجمركي. ولكن اعـادة تقسيم العمل تعني في الواقع ايقاف صناعات محلية مقابل توسع صناعات أخرى (أكثر كفـاءة منها) وتـرك الأولى إلى دول أعضـاء أخرى. ولا يشـير التحليل النـظري إلى الخسائـر المـترتبـة عـلى ذلـك ومغزاها بالنسبة إلى تعطل موارد يفترض ضمناً أن تتحول (دون تكلفة) إلى صنـاعات أخـرى يتم التخصص فيهـا (لأن عناصر الانتـاج تنتقل داخليـاً لا خارجيـاً). من جهـة أخـرى، إذا حـدث التخصص وإعادة تقسيم العمـل، تحولت دول الاقليم إلى حـالة تنـام وتـوقفت آثـار التكامل الايجـابية. أمـا الآثار التحـويلية فتتضـاءل احتمالاتهـا كلما انخفض مستوى التعـريفة الخارجية المشتركة. كذلك، تؤدي إزالة التعريفة الداخلية إلى زيادة احتمالات الأثر الانشـائي كلما كانت تلك التعريفة مرتفعة، ما لم تتدخل تكاليف النقل لتنشىء جداراً بينياً غير جمركي. على أن خلاصة الأثر التحويلي ليست سلبية بالضرورة إذا نحن صححنا تحليل فـاينر بـادخال عامل الإحلال في جانب الاستهلاك[٦٨]. فالتحول من المنتج الأقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفـة يؤدي فعلاً إلى تدهور نسب التبادل ومن ثم إلى خسارة. غير أن ظاهرة الاحـلال المترتبـة على الانتقال على منحنيـات السواء المجتمعيـة بين السلعتـين المحلية والمستـوردة قد تنتهي إلى أثـر ايجابي يفوق السلبي. ومن هنـا كانت أهميـة إدخال مـرونات العـرض والطلب[٦٩] ومنحنيـات مارشال للعرض التبادلي[٧٠] في تحليل النتائـج العملية لـلاتحاد الجمـركي، وعدم الحكم سلفـاً عـلى جدوى هـذا الاتحاد. ويعني هـذا، فيما يعنيـه، أن المنافـع التي يمكن أن تعود عـلى أحد أعضـاء الاتحاد قـد تفوق مـا يحصل عليـه أعضاء آخـرون، كما أنـه عـلى الـرغم من تـزايـد احتمالات الآثار الايجابية باتساع نطاق الاتحاد، فالآثار الفعلية تتوقف عـلى المرونـات النسبيّة، وهـذه بدورهـا تتأثـر بأنمـاط التبادل ووسـائطه قبـل قيام الاتحـاد. كـذلـك، يمكن أن تختلف المرونات طويلة الأجل عن المرونات قصيرة الأجل؛ وهذا ما يؤكد أهمية الأبعاد الزمنية لعملية التكامل.

---

(٦٨) انـظر: Richard G. Lipsey, «The Theory of Customs Union: Trade Diversion and Welfare,» *Economica*, vol. 24 (February 1957), pp. 40-46.

(٦٩) انـظر: Tinbergen, «Customs Unions: Influence of their Size on their Effect,» in: Klassen, Kyock and Witteveen, *Jan Tinbergen: Selected Papers*, pp. 163-164.

(٧٠) انـظر: Jaroslav Vanek, *International Trade: Theory and Economic Policy* (Illinois: Richard D. Irwin Inc., 1962).

مشار إليه في:

M.C. Vaish and Sudama Singh, *International Economics*, 3rd ed. (New Delhi: Oxford and IBH Publ. Co., [n.d.]), pp. 304-306.

## الأبعاد الزمنية للاتحاد الجمركي

تعتبر آثار الاتحاد الجمركي بالنسبة إلى تعديل الهياكل الانتاجية (الصناعية) بما يساعد على زيادة التخصص الصناعي مع تحقيق قدر أعلى من الكفاءة هي أهم الدواعي إليه. وتقوم على مبدأ اتساع السوق الذي يدرج ضمن ما يسمى الاعتبارات الديناميـة للتكامل، ولو أن العبرة فيه ليست بالتتابع الزمني بل بطول الفترة اللازمة لظهور هذه الآثار. وهنا تختلف طبيعة الفروض والآثار عما يساق بالنسبة إلى الدعاوى القائمة لاعادة تقسيم العمل من المنظور التجاري. ومن أهم أركان هذا الميدأ اتاحة فرصة أكبر لاستغلال وفورات النطاق (Econo-mic of Scale) حيث ثبت وجود ارتباط وثيق بين حجم السوق والانتاجية[٧١]. فإلى جانب الاستغلال الأفضل في الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، تتزايد فرص تحسين الاستفادة من العناصر عالية التخصص (بما في ذلك بعض فئات العمل) والوصول بها إلى مراحل أعلى للتشغيل. ويعني هذا، ضمناً أن الانتاج يكون موجهاً أساساً إلى سوق التجمع التكاملي وليس إلى التصدير الخارجي. ومع ذلك، فإن اتساع السوق يمكن أن يجعله جاذباً لمنتجين من خارج الاقليم يتجاوزون بكفاءة انتاجهم الجدار الجمركي للاقليم. كما أن اتساع السوق يعتبر من شروط نجاح كثير من الصناعات المتطورة تقانياً، نظراً إلى أن معظم هذه الصناعات يمثل مراحل جديدة في تدويل العملية الانتاجية، ويعتمد على ما يوفره التكامل من تقليص للمخاطر السياسية ومن انسياب للمعلومات المطلوبة لقطاع الأعمال[٧٢]. غير أن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها النظرية هي سيادة المنافسة، الأمر الذي يتطلب أن يتجاوز نطاق التجمع النطاق المناظر للحد الأدنى من الحجم الفني إلى ذلك المناظر للحد الأدنى من الحجم الاقتصادي[٧٣]، ويصبح على التجمع أو يوجد توازناً بين الرغبة في تحقيق مزيد من التركز في وحدات الانتاج وبين الحاجة إلى الاقتراب قدر الامكان من شروط المنافسة الكاملة. غير أن من مبررات التركيز زيادة القدرة على تخصيص موارد أنسب للبحث والتطوير، علماً بأن نتائج التطوير تميل، عادة، إلى تأكيد أهمية زيادة الحجم وإلى خلق ظروف أنسب لسيادة المنافسة الاحتكارية. فالهدف النهائي ليس مجرد اعادة توزيع صناعات قائمة في ظل توظيف كامل طيلة الوقت، كما توحي بذلك أسس النظريات التقليدية التي تتحدث عن اعادة تخصيص الموارد. بل إن التجمعات التكاملية تسعى إلى خلق مناخ أفضل للاستثمار، سواء بارتفاع الدخل فالمدخرات، أو باجتذاب رؤوس أموال خارجية وما يصحب بعضها من تقنيات متطورة. غير أن هذا يتجاوز نطاق الاتحاد الجمركي ويتطلب تنسيقاً لعدد من

---

(٧١) انظر مثلاً: Fritz Machlup, *A History of Thought on Economic Integration* (New York: Columbia University; Macmillan, 1977), pp. 87-88.

(٧٢) انظر: Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries,» p. 176.

(٧٣) انظر: Tibor Scitovsky, «International Trade and Economic Integration as a Means of Overcoming the Disadvantages of a Small Nation,» in: Edward Austin Gossage Robinson, *Economic Consequences of the Size of Nations* (London: [n.pb.], 1963), pp. 282-290.

السياسات الاقتصادية، بل إن بعض هذه السياسات يلزم من أجل تحقيق هذا الاتحاد؛ وهو ما يندرج تحت ما سماه تنبرغن الاجراءات الايجابية، ويشمل[٧٤]:

(١) إلى جانب التعريفة الخارجية المشتركة والسياسة التجارية الخارجية، هناك تنسيق الضرائب غير المباشرة والاعانات (بما في ذلك تثبيت أسعار السلع الزراعية)، وترتيبات تسوية المدفوعات، أيضاً.

(٢) ضمان عدم تنصُّل الحكومات من بعض القواعد اللازمة لتسيير الاتحاد الجمركي، وهو ما يتطلب وجود سلطة فوق ـ وطنية ومساهمات شعبية جماهيرية.

(٣) الاجراءات اللازمة للمحافظة على شروط المنافسة الحرة، بما في ذلك ما يلزم لمواجهة الآثار الانحسارية للتكامل وتلافي الآثار السلبية لتراجع صناعات ضامرة، من عواقب اقتصادية واجتماعية واقليمية. وهو ما يدرج تحت عنوان اعادة الهيكلة التي تتجاوز الاستجابات المباشرة لقوى السوق.

(٤) تشجيع الاندماجات عبر الحدود بين وحدات مترابطة داخل أعضاء الاتحاد تماشياً وتدويل العملية الانتاجية، دون اخلال بحرية المنافسة. ويلاحظ أن هذا ينشىء نوعاً مختلفاً من تقسيم العمل يختلف عن التخصيص الذي دعت إليه النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

يضاف إلى ما تقدم ضرورة تحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات النقدية وتفادي الاختلالات التي تستتبع، عادة، قيوداً على التبادل الخارجي تكون ضحيته المعاملات البينية توفيراً للموارد اللازمة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات مع العالم الخارجي. غير أن الدول الأعضاء في التكامل ترى صرورة للاحتفاظ بقدر من الاستقلالية في سياساتها النقدية حتى يمكن أن تواجه جانباً من الآثار الانحسارية للتكامل التي يعظم وقعها في البداية، فتعدل سعر الصرف مثلاً بما يعوض جانباً من فقدان الحماية مع ازالة القيود الجمركية. كما تواجه بها الآثار التي تترتب على تغيرات معدلات التضخم ومستوى التوظف. والجدير بالذكر أن التقييمات النقدية (Expost) التي أجريت على الاتحادات الجمركية تشير إلى أن آثارها لا تتجاوز في معظم الأحوال ١ بالمائة من الناتج القومي[٧٥].

---

(٧٤) انظر: Tinbergen, «On the Theory of Economic Integration,» pp. 146-150.

(٧٥) انظر: Dennis Swan, *The Economics of the Common Market,* 2nd ed. (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1972), p. 37.

ويشير Lundgren إلى ما توقعه Sitovsky ، من أن الأثر الصافي على اوروبا الغربية من إنشاء الجماعة الأوروبية هو بحدود ٠,٥ بالمائة من ناتجها القومي. كما يشير إلى ما توصل إليه Johnson من أن حصيلة بريطانيا من تحرير تجارتها مع أوروبا لا يتوقع لها أن تبلغ ١ بالمائة، بينما لا يتجاوز الأثر للدول الست الأعضاء الأصليين في الجماعة ٠,٥ بالمائة. انظر:

Lundgren, «Customs Unions of Industrialized West European Countries»; Tibor Scitovsky, = *Economic Theory and Western European Integration,* Standford Studies in History, Economics

## انتقال عناصر الانتاج

من المعلوم أن مرحلة السوق المشتركة التي تلي مرحلة الاتحاد الجمركي تعني اضافة انتقالية عناصر الانتاج بين أعضاء الاتحاد إلى انتقالية المنتوجات. وإذا كانت نظرية الاتحاد الجمركي تستند إلى تفاوت المزايا النسبية، فإن افتراض انتقالية عناصر الانتاج يلغي الأساس الذي يتحدد بموجبه توطن الصناعات في ظل التخصص الانتاجي الذي يعززه التكامل التجاري. ولذلك تتوارى قواعد التوطن المكاني وتبرز متطلبات التقسيم الموضوعي للعمل كما عرفه آدم سميث. فإذا كانت النظرية التجارية تقود إلى تساوي أسعار عناصر الانتاج بمجرد تحرير انتقالية المنتوجات، فإن صحتها تنفي الحاجة إلى انتقالية عناصر الانتاج. من جهة أخرى، إذا صح أن الدولة الواحدة، وفقاً لتلك النظرية، تتوافر فيها انتقالية تامة لجميع عناصر الانتاج، فإن قضية التوطن الصناعي تظل بحاجة إلى أساس نظري يفسرها، كما يلزم وجود تفسير مقنع للتفاوتات الاقليمية داخل حدود الدولة الواحدة. ولا يعني تحقق الانتقالية الغاء تلك التفاوتات، إذ إنها، على العكس، تؤدي إلى فقدان مناطق الركود لأكثر العناصر دينامية، كما أن الانتقال يصحبه مزيد من الركود لأنه يعني، في الوقت نفسه، انتقالاً لمستهلكين يؤدي إلى انكماش في الطلب. ولعل هذا هو السبب في أن المنظرين للتكامل توقفوا عند حد نظرية الاتحاد الجمركية كما وضعتها النظرية الاقتصادية، ولم يتناولوا المراحل الأخرى إلا من حيث بيان متطلبات كل منها[٧٦]. وبعبارة أخرى، فإن الأساس الذي قامت عليه نظرية التكامل كان نظرية التجارة الدولية، التي اتضح من عرضها أنها لا تصح إلا ضمن شروط تجعلها محدودة المغزى، ليس فقط بالنسبة إلى التكامل الاقليمي، بل إلى تفسير التجارة الدولية ذاتها. فإذا تجاوزنا مراحل التكامل التجاري إلى السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي،

---

and Political Science; 16 (Stanford, Calif.: Stanford University Press; London: Allen and Unwin, 1958), and Harry G. Johnson, «The Gains from Free Trade with Europe,» *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 26, no. 3 (1958).

وقدّر Balassa كسب الدول الصناعية من إنشاء منطقة حرة لأعضاء حلف الأطلنطي (NAFTA) بحدود ٩, ٠ بالمائة، انظر:

Bela Balassa, *Trade Liberalization among Industrial Countries: Objectives and Alternatives* (New York: McGraw Hill, 1967).

وأشار Kahnert إلى ما أورده Green من أن ثلاثة أرباع الكسب الذي يعود على جماعة شرقي افريقيا والبالغ حوالى ١ ـ ٢ بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي، يعود إلى الخدمات المشتركة. انظر:

Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries*, p. 20, and Reginald Herbold Green, «East African Economic Integration: Benefits, Costs, Priorities,» revised version of a paper presented at: East African Community Seminar on Integration and Regional Development Planning, Nairobi, 1972.

(٧٦) نجد مثلاً أن كاتباً مثل Swan في دراسته لاقتصاديات السوق المشتركة، يستعرض الأدبيات المتعلقة بالاتحاد الجمركي ثم يكتفي بمناقشة القضايا العملية للجوانب الأخرى للجماعة الأوروبية، انظر:

Swan, Ibid.

ومع ذلك، فإن Alexander يذكر في مقدمته لكتاب Swan، ص ١٠، أن المؤلف يعتبر حجة في شؤون الجماعة، وأنه يقوم بتوظيف النظرية الاقتصادية في شرح تطورها.

تـراجع الأسـاس النظري الاقتصـادي إلى حد كبـير. فالأمـر في هذه المـراحل يتجـاوز قضية التبادل التجاري وما ينطوي عليه من تخصص وتوزيع عمل مكـاني، ليصبح هـو كل مـا يمت إلى ادارة شؤون الاقتصاد الكلي، وما يرتبط بذلك من سياسات واجـراءات تأخـذ في حسبانها تعدد مراكز اتخاذ القرار، واحتمالات تباين دوال المنافع الاجتماعيـة ورؤيتها للمصالـح الـذاتية المشتركة. ومن ثم تتعدد الأسس النظريـة وتختلف باختـلاف القضايـا ذات الأولويـة في تجمع بعينه وفي فترة زمنيـة بذاتهـا. ويقودنـا هذا إلى منـاقشة حصيلة التجـارب العملية في الأنـواع الثلاثة للتجمعات الاقليمية(٧٧).

## التجارب العملية لتجمعات الدول الصناعية

ارتبطت تجارب الدول الصناعية الغربية بظهور النظرية التقليديـة للتكامـل الاقتصادي وتطورها، وبالتوجه السياسي الهادف إلى تفادي الصراعات الدموية التي كانت سمة بارزة من سمات المجتمع الأوروبي. وبالتركيـز على منهـج التكامـل من خلال السـوق، وفوق كـل هذا وذاك بـالقدر الكبـير من النجاح الـذي استطاعت تحقيقـه، بحيث فـرضت نفسهـا كنمـوذج يحتذى، ظناً بأن المنهج الذي سارت عليه كفيل بـالنجاح بغض النـظر عن الظروف التـاريخية التي أحاطت بتطبيقه. ويلاحظ في هذه التجربـة أنها استمدت أصـولها من الفكـر الاقتصادي السائد خلال القرن التاسع عشر، ولذلك برزت صيغة الاتحاد الجمركي كـأساس علمي، في وقت كان ينظر فيه إلى التجارة الدولية كمحرك للنمو. وسيطر نموذج الزولفرين وما أعقبه من سيولة اتحاد المانيا على الفكـر المتوسم في التكـامل الاقتصـادي مدخـلاً فعالاً من أجـل تحقيق (حلم) الوحدة السياسية، وهو ما يعني تغلب المنهج الوظيفي على المنهج الاتحـادي الذي دعـا إليـه العديـد من مفكري أوروبـا. وقد تعـددت المحاولات الأوروبيـة، وأدت فيها مجمـوعـة البنيلوكس دوراً رائداً، حيث عاودت، أثناء الحرب العالمية الثانية، محاولة اقامة الاتحـاد الذي سعت إليه عام ١٩٣٣، فتصدت لها بريطانيا والولايـات المتحدة بـدعوى أن التـدرج في منح التخفيضات الجمركية يتعارض ومبدأ «الدولة الأولى بالرعايـة». وفي بدايـة الخمسينات نجـح المنهـج الوظيفي القـطاعي في قطاعي الفحم والصلب لـرغبة الأطـراف المعنية في عـدم انفراد ألمانيا بالسيطرة على مواردها في هذين القـطاعين الأسـاسيين، الأمـر الذي مهـد لفكرة وجـود سلطة اقليمية فوق ـ وطنية ولاقامة جهاز تحكيم اقليمي. وكـان هناك اتجـاه للمضي في الاتجاه القـطاعي، كما أوشـك المجتمع الأوروبي عـلى اقامـة تجمع دفـاعي يسيطر عـلى الصنـاعـات الحربية. ووجهت عناية خاصة للطاقة، لا سيما الطاقة الذرية، ثم دفعت مجموعة البنيلوكس بـاتجاه التكـامل الاقتصـادي الشامـل، بينما تـزعمت بريـطانيا والـدول وثيقة الارتبـاط بها أو

(٧٧) حول نشأة التجمعات الاقليمية المختلفة وهياكلها التنظيمية، انظر:
International Monetary Fund (IMF), *Directory of Regional Economic Organizations and Intergovernmental Commodity Organization* (Several Issues) (Washington, D.C.: IMF, [n.d.]), and M.A.G. Van Meerhaeghe, *International Economic Institutions,* 2nd ed. ([n.p.]: Longman Group Ltd., 1971).

الحريصة على حيادها، التوجه المتوقف عند اقامة منطقة تجارة حرة صناعية. فقد أرادت بريطانيا الاحتفاظ بالروابط التي فرضتها مع مستعمراتها السابقة من خلال الكومنولث، مستفيدة بذلك من مصدر رخيص للمواد الأولية وسوق واسعة لمنتوجاتها، دون تقيد بفرض تعريفة مشتركة تفقدها هذه المزايا. وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة قد بدأت بست دول وانتهت بضعفي هذا العدد، فإنها، مع المتبقي من منطقة التجارة الحرة، تشكل منطقة حرة متسعة من خلال الاتفاقية التجارية بين المجموعتين. وإذا كانت الجماعة الأوروبية قد نجحت في اختصار فترة الاثني عشر عاماً المحددة لاقامة الاتحاد الجمركي، الأمر الذي قوى الأمل في استمرارها، فإن التجربة تحفل بدروس ذات مغزى:

(١) ظل للبعد السياسي (توحيد أوروبا) وزنه الذي جعل الجماعة تجتاز العديد من الصعاب التي اعترضت طريقها.

(٢) إن قدراً من تنسيق السياسات كان ضرورياً منذ البداية، بخاصة بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة والتقدم الذي سبق بالنسبة إلى نشأة الجماعة في شكل اتحاد للمدفوعات وما تلاه من تنسيق نقدي، والأهم من كل ذلك تمتع لجنة الجماعة بصبغة فوق ـ وطنية منذ البداية.

(٣) كذلك أدى وجود محكمة عدل إلى الفصل في نزاعات بين الدول ووحدات الانتاج، بخاصة في الحالات التي أدى اندماج بعضها إلى اكتساب وضع مسيطر (Dominant Position) يهدد حرية المنافسة.

(٤) حدث تحول بعد الحرب العالمية في اتجاه الاستثمارات الخارجية بين أوروبا وأمريكا، جعل الدول الأوروبية تسعى إلى مواجهة «التحدي الأمريكي» في كل من الادارة والتطوير التقاني[٧٨]، ثم إلى مواجهة التحدي الياباني. وأصبحت قضية اتساع السوق وايجاد تجمع يشكل «كتلة حرجة» (Critical Mass) من أهم مطالب رجال الأعمال الذين يرغبون في مواجهة المنافسة العالمية[٧٩] ورفع الكفاءة وتحسين امكانات الاستثمار. لذلك، ساد الاهتمام بتحقيق اندماجات (Mergers) عبر الحدود، أكثر من تعميق التخصص على النحو الذي ينفي الجمع بين الانتاج والاستيراد للسلعة نفسها إذا أدى «خلق التجارة» إلى تخصص دولة بعينها فيها.

(٥) وحتى يتحقق التكامل (التجاري) بفعل قوى السوق كان على الجماعة أن ترعى شروط المنافسة الحرة. ومع ذلك، انصبّ هذا في المقام الأول على القطاعات الصناعية. أما الزراعة فقد لقيت معاملة خاصة، حيث ينتهي تركها لقوى السوق إلى انخفاض دخل

---

(٧٨) قام Schreiber بمناقشة التحدي الأمريكي، فارتبط هذا المصطلح باسمه، انظر:
Jean Jacques Servan-Schreiber, *Le Défi américain* (Paris: Denoël, 1967).

(٧٩) انظر: Sigfried Mann, «Five Points for Europe,» *European Affairs*, no. 2 (Summer 1988), p. 28.

المزارعين عن الصناعيين، وهو ما يتجسد بشكل أوضح في العلاقات بين الدول النامية (الزراعية) والدول المتقدمة (الصناعية) إذا ترك الأمر لقوى السوق المطلقة.

(٦) ويتجلى التناقض في منطق تغليب قوى السوق بالنسبة إلى قطاع النقل. فقد تضمنت معاهدة الجماعة وضع سياسة مشتركة للنقل تستهدف تنسيق أسعار خدمة النقل، حتى لا تستخدم هذه الأسعار كوسيلة للتمييز بين المنتجين للسلع المنقولة. بينما رأى البعض أن أسعار خدمات النقل يجب أن تتحدد، بدورها، وفقاً لقوى السوق دون تدخل. وهكذا، حدث تعارض بين لجنة الجماعة ومجلس وزرائها فيما سمي جدلية التحرير أو التوفيق[٨٠] (Liberalization Harmonization Dilemma) وعلى الرغم من تأييد محكمة العدل الأوروبية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٥ للجنة في اتهامها المجلس بتعديل نص من نصوص المعاهدة، فإن هذا لم يثن الدول عن تفضيل التحرير على التنسيق.

(٧) وإذا كانت الجماعة قد بادرت إلى ازالة العوائق التعريفية والقيود الكمية على التبادل البيني فإن «القيود الفنية» ظلت تؤدي دوراً مهماً، بحيث أصبحت ازالتها من أهم خطوات الانتقال إلى السوق الموحدة عام ١٩٩٢.

(٨) وقد خطت الجماعة خطوات سريعة منذ البداية لتوفير حرية انتقال اليد العاملة، بينما ظلت تشكو من القيود على انتقال رؤوس الأموال. غير أن حرية ممارسة النشاط لا تزال حتى الآن في بداية الطريق، بخاصة مع تفاوت الأنظمة التعليمية وقواعد الالتحاق بالمهن المختلفة وشروطه.

(٩) دار في البداية حوار حول امكانية اتباع منهج تخطيطي للتكامل[٨١] ثم اتضح أن هناك حاجة للاتفاق على سياسات اقتصادية متوسطة الأجل، وادخال عنصر من عناصر التخطيط يتم بموجبه توجيه الموارد نحو المناطق الأقل نمواً، وإعداد ما يلزم لذلك من توقعات للنشاط الاقتصادي تستطيع الجماعة برمجة أعمالها وفقاً لها. غير أن أنصار الحرية الاقتصادية التامة، لا سيما في المانيا[٨٢]، عارضوا ذلك بشدة باعتبار أن التوقعات التفضيلية يمكن أن تؤثر في قرارات المنتجين. ومع ذلك فإن تعرض عدد من الصناعات للضمور (كالصلب والمنسوجات وبناء السفن) وتهيؤ الفرص لصناعات أخرى متطورة تقانياً للتطور السريع لو أمكن مساندتها بالبحث والتطوير المناسبين، جعل من الضروري تدخل السلطات الرسمية، وعلى رأسها اللجنة، لتأخذ اجراءات بشأن اعادة الهيكلة (Restructuring) بدلاً من مجرد التكليف الهيكلي (Structural Adjustment)، وهو ما انعكس على أمرين: الأول توجيه مزيد

---

(٨٠) انظر: EC, *Twelfth General Report on the Activities of the European Communities, 1978* (Brus.: [n.pb.], 1979), pp. 192-193.

(٨١) انظر مثلاً: Charles P. Kindleberger, «European Economic Integration,» in: Williams: *Money, Trade and Economic Growth: In Honor of John Henry Williams.*

(٨٢) كان من أشد المعارضين الاقتصادي لودفيغ ايرهارد، ممثل المدرسة الليبرالية الألمانية، انظر: Swan, *The Economics of the Common Market,* pp. 155-159.

من الموارد للصناديق الهيكلية (الاجتماعية والاقليمية) لإعادة توجيه الموارد (البشرية) والمناطق المضارة، والثاني هو التعاون الاقليمي في مشروعات البحث والتطوير على المستوى الحكومي. وتظل قضية صيغة نقل ناتج البحث إلى وحدات قطاع الأعمال بحاجة إلى حل.

(١٠) على أن قضية الوصول إلى وحدة نقدية (باعتبارها مرحلة متقدمة من مراحل التكامل) موضع جدل. فمدرسة النقوديين تطالب بالانتقال مباشرة إلى تثبيت أسعار الصرف البينية وتحقيق انسيابية تامة لرؤوس الأموال، بينما ترفض مدرسة الاقتصاديين التخلي تماماً عن السيطرة القطرية على السياسات النقدية للتحكم في عوامل التضخم وتحقيق تقارب في مستويات الأسعار والأجور بين الدول الأعضاء وما يعنيه ذلك من ضرورة رفع وتقريب معدلات الانتاجية، فهذه أمور تلزم لضمان التوافق بين التدفقات الاقتصادية المختلفة على نحو يجعل للتنسيق النقدي مغزى مقبولاً.

## تجربة المجموعة الاشتراكية

أشرنا من قبل إلى أن تجربة الدول الاشتراكية تجاوزت نطاق التكامل بمعناه الدقيق. والواقع أن التجربة متماثية، في تطورها، وتطور أوضاع وظروف أعضائها. ففي البداية كان الشاغل الأساسي مواجهة محاولة الولايات المتحدة توجيه شؤون أوروبا الاقتصادية. ولم يكن الهدف التكامل بمعناه التقليدي، بل تبادل المعونة بغض النظر عن النظام الاقتصادي. وفتح المجلس «السيف» (أو ما يطلق عليه اسم «الكوميكون») لعضوية جميع الدول الأوروبية من أجل «التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني»[٨٣]. وكانت القاعدة التي يقوم عليها التعاون تقريب مستويات النمو بين الدول الأعضاء، حيث كانت معظم دول المجموعة متخلفة ومرتبطة اقتصادياً بالدول الرأسمالية الغربية. لذلك ساهم الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية، في تزويد باقي أعضاء الجماعة بكل ما يلزم للدخول في فروع صناعية جديدة وتوفير ما يلزم لهم من عناصر متخصصة وخبرات، دون مقابل. وهكذا تفادت المنظومة الاشتراكية، منذ البداية، واحدة من أهم عقبات التكامل الاقليمي، أي اتجاه التباين القائم بين مستويات نمو الأعضاء إلى التزايد عبر الزمن، وعمدت إلى تقليصه. وحافظت على هذه القاعدة عند انضمام أعضاء جدد، يكونون في الغالب أكثر تخلفاً، واعتبرتها أحد أركان تعريف التكامل الاشتراكي، كما رأينا من قبل. وقد أدركت الجماعة الأوروبية عندما وسعت حدودها في الثمانينات لتشمل دول الجنوب، هذا الأمر الذي أملته اعتبارات سياسية خاصة. لذلك، ظهر ضمن أهداف مرحلة التحول إلى السوق الموحدة هدف زيادة التماسك أو

---

(٨٣) كان من أهم انجازات الدورة الثانية للسيف (٢٧ ـ ١٩٤٩/٨/٢٥) التي عقدت في صوفيا (بلغاريا) ادخال الاتفاقات التجارية طويلة الأجل أي لخمس سنوات هي أجل الخطط الاقتصادية؛ وإقرار ما سمي بمبادىء صوفيا للتعاون العلمي والتقني، والتي تنص على تبادل الأساليب الفنية والتقنية دون مقابل (سوف يتحمل الطرف المستفيد نفقات الشحن والاستنساخ... الخ)، انظر مثلاً:

Ruminska, *The CMEA: Integration of Planned Economies*, p. 26.

التجانس (Cohesion). ففي الدولة الواحدة تقوم الحكومة المركزية بمسؤولياتها تجاه التقارب الاقليمي من خلال عمليات اعادة توزيع الدخل، واتخاذ ما يلزم لتوجيه النشاط الاقتصادي إلى المناطق الأقل تقدماً، بعيداً عن قوى السوق. أما على المستوى الاقليمي فإنه لا يكفي أن تكون للجهاز التكاملي سلطة فوق وطنية، بل لا بد من اتفاق على أهمية اعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية. وتتزايد أهمية هذا الاتفاق في الحالات التي لا يكون للجهاز الاقليمي سلطة فوق ـ وطنية، إذ لا بد من أن تقدر الدول الأكثر تقدماً الأهمية الخاصة لتقدم الدول الأقل تقدماً. وقد ساعد على ذلك أن الاتحاد السوفياتي، وإلى حد ما المانيا الديمقراطية، أدركا أهمية هذه القاعدة من الوجهة السياسية، بينما تعرضت تشيكوسلوفاكيا لمشاكل بسبب محاولتها تغليب علاقاتها الخارجية على البينية. كذلك قضى هذا التوجه بتزايد الاعتماد على الاتحاد السوفياتي كمصدر للمواد الأولية والطاقة، وهو ما نفى عن العلاقات الجديدة شبهة الاستغلال الذي تميزت به العلاقات الرأسمالية. ولكنه انتهى، في الوقت نفسه، إلى استنفاد سريع لقاعدة المواد الأولية، وتهدد التجمع الاشتراكي بأن يتحول إلى الاقتصاد مرتفع التكلفة. ونتج هذا من أمرين هما عدم تطوير العلاقات السلعية/ النقدية، والموقف من قضية الاكتفاء الذاتي والتخصصي.

وقد أشارت الموسوعة الاقتصادية السوفياتية[٨٤] إلى أن «قانون النفقات النسبية الذي طرحه ريكاردو ذو مضمون عقلاني من حيث الأساس. وهو يسمح بتحديد تخصص هذا البلد أو ذاك على أساس قانون القيمة». غير أن الفكر الاشتراكي رفض التطور الكلاسيكي لنظرية ريكاردو، تمسكاً بنظرية القيمة بالعمل التي يصعب استخدامها في القياسات عبر الحدود. وكان التعديل الرئيسي الذي أدخل على نظرية ريكاردو ادخال عوامل دينامية تأخذ في اعتبارها أثر التوسع المصاحب للتخصص في خفض تكاليف الانتاج وزيادة العائد من التكامل الاقليمي[٨٥] ليس من خلال التطوير المباشر لقوى السوق، بل عن طريق «المجمعات الوطنية» أي هياكل الانتاج المادي التي تشكل السوق بالنسبة إليها منظومة من العلاقات الثانوية، سواء على المستوى القطري أو على الصعيد الدولي. ولذلك جرى التمييز بين ثلاثة أنواع من التخصص[٨٦]:

---

(٨٤) انظر: أ.م. تروملاكوفا، **الموسوعة الاقتصادية السوفيتية** (موسكو: [د.ت.]، ١٩٧٥)، ج ٤، ص ٢٧.

(٨٥) انظر: أ.ت. بوجمالوف: **البلاد الاشتراكية في التقسيم الدولي للعمل**، ط ٢ (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ١٨١، و ١٩١ ـ ١٩٨؛ **التخلص الانتاجي الدولي: قضايا الفاعلية**، مترجَم من البلغارية إلى الروسية (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١٣١ ـ ١٨٢؛ **التخصص والتعاون الانتاجي لبلاد سيف** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٢)، ص ١٧٠ ـ ١٨٣؛ أ.م. تروملاكوفا: **فاعلية الانتاج في بلاد سيف الأوروبية** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦)، ص ١٠٠ ـ ١٠٧، و**نظاما الاقتصاد العالميان: الوحدة المتناقضة** (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٣)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٤.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد محمود الامام، «التكامل والتنسيق الصناعي: تجارب مقارنة والتجربة العربية،» دراسة معدّة للعرض على مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية، تونس، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩.

- التخصص في الموضوع، أي في فروع صناعية معينة، بحيث جرى تنسيق في صناعات معينة كالآلات والأجهزة اللاسلكية والالكترونية، والمعدنيات والكيميائيات، والسلع الاستهلاكية الخفيفة.

- التخصص التقاني، بحيث تجري مراحل صناعية معينة في المناطق المتمتعة بمزايا نسبية فيها، لتنقل المنتوجات بعد ذلك إلى مواطن أخرى لاستكمال تصنيعها.

- التخصص في القطع والأجزاء، وهو أهم الأنواع إذ يعني تعاوناً مباشراً يرفع درجة الاعتماد المتبادل بين المنتجين.

من جهة أخرى سادت في البداية توجهات نحو الاكتفاء الذاتي على أساس أنها الطريق إلى التنمية بالدفع الذاتي (Self-Sustained Growth)، وهو ما أثار تساؤلاً حول الهدف من التعاون الاقليمي. وبدأ التحول نحو التنمية بالدفع المتبادل (Interdependent Growth) أو ما يمكن تسميته الاعتماد الجماعي على النفس. ومع ذلك ظهر تيار فكري يتهم هذا الأسلوب بأنه انطوائي، إذ يميل إلى توسيع نطاق الاكتفاء الذاتي من القطر إلى الاقليم بينما يتطلب التقدم التقاني اتباع سياسة صناعية هجومية لاانطوائية، وهو ما يعني التعامل مع العالم أجمع بدلاً من التركيز على التبادل البيني[٨٧].

ويعتبر التجمع الاشتراكي نموذج المدخل الانتاجي للتكامل. ولكن هذا لا يعني الوصول إلى حد وضع خطة اقليمية مشتركة، لأن الخطة قرار سيادي، ولا يحصل الجهاز التكاملي على وضع سيادي فوق الدول. وفي البداية كان التعاون يتركز على التفاوض حول تلبية حاجات الخطط من الواردات وترجمة هذا التفاوض إلى معاهدات تجارية ثنائية، دون أن يوجد حتى جهاز يضمن تنفيذ هذه المعاهدات أو يحكم بعواقب التخلي عما تفرضه من التزامات. واتضحت مع الوقت جدوى التنسيق المسبق بين الخطط، وهو تنسيق ينصب على مجالات التماس فيما بينها. ثم برزت أهمية البعد الزمني، وأفضلية العمل المشترك من أجل التوصل إلى حلول لمشاكل ذات أهمية مشتركة، ووضع برامج طويلة الأجل لكل منها. وبانقضاء المرحلة الأساسية لتقريب مستويات النمو انتقل التطبيق الاشتراكي عام ١٩٦٢ إلى اقرار «المبادىء الأساسية لتقسيم العمل الدولي الاشتراكي»، التي تم بموجبها تحقيق توازن بين المصالح القطرية والمصلحة الاقليمية، من خلال نظرة شاملة إلى الترابط الاقتصادي بين دول الاقليم. ولم يكن لهذا أن يحدث لو ظلت النظرة محصورة في نطاق الصناعات الاستهلاكية على النحو الذي افترضته النظرية، ولم تتسع لتشمل الصناعات الانتاجية وفقاً للتقسيم

---

(٨٧) يقول الاقتصادي المجري Inotai:

«Collection self-reliance may lead to collective underdevelopment».

انظر:

Andras Inotai, *Regional Integration in the New World Environment* (Budapest: Akademiai Kaido, 1986), p. 255.

الثلاثي المشار إليه سابقاً. وتم صقل هذه التوجهات عام ١٩٧١ بـ «البرنامج الشامل لمتابعة تعميق وتحسين وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي»، الذي حدد مفهوم التكامل الاشتراكي الذي ذكرناه من قبل. غير أن أسس هذا البرنامج تظل محكومة بنظام التخطيط القطري وبقواعد تحديد العلاقات السلعية/ النقدية. ومع التوجه المتزايد إلى تدويل العملية الانتاجية وما يتبعها من تشكيل لعمليات التخصص، تتزايد أهمية العلاقات المباشرة بين الوحدات الانتاجية، داخل الحدود القطرية وعبرها. وسوف يكون لتطوير نظام التخطيط من الإفراط في المركزية أثره في نظام التكامل. من جهة أخرى، لا تمثل عملية انتقال عناصر الانتاج عبر الحدود مرحلة قائمة بذاتها في الفكر الاشتراكي. فانتقال رأس المال تحكمه قواعد التعاون من أجل تقريب مستويات النمو، بينما انتقال اليد العاملة لا يقصد به تصحيح انحرافات سوق العمل، بل يقتصر على ما يلزم لتبادل المعرفة التقنية. على أن الشعور يتزايد بأهمية «تنسيق السياسات» بالمفهوم الذي تعنيه هذه السياسات في المجتمعات الاشتراكية، وليس بمفهوم احلال السلطة الاقليمية محل السلطات القطرية بما ينشىء وحدة اقتصادية كحالة نهائية للتكامل. غير أن محاولة تسوية المدفوعات البينية لم تكلل بالنجاح، رغم استخدام الروبل الحسابي القابل للتحويل، لأن الأرصدة لم تكن قابلة للصرف، الأمر الذي كان يلزم الدول ذات الرصيد الايجابي للتعامل البيني بتقديم ائتمان للدول المدينة، وهو ما كان يحرمها من موارد لازمة للتوازن الخارجي. لذا، يمكن القول إن عدم قابلية الصرف حد من التعامل البيني، وقوى النزعة القائلة بالتوجه نحو التبادل العالمي. وكما حدث في الجماعة الأوروبية، اتجهت المنظومة الاشتراكية، مؤخراً، إلى وضع برنامج مشترك لتوير التقانة[٨٨].

## حصيلة تجارب دول العالم الثالث

يكاد يكون هناك اجماع على أن تجارب دول العالم الثالث للتكامل الاقليمي قد تعرضت جميعاً للفشل، أياً كانت مداخلها إلى التكامل وأهدافها منه[٨٩]. بل إن بعض الأقاليم كانت تمثل اتحادات جمركية أو أسواقاً مشتركة في ظل الاستعمار، يتمتع بعضها بخدمات مشتركة (للنقل بوجه خاص) أو بوحدة نقدية، أو كان يمثل ولاية واحدة، فإذا بعوامل الفرقة تعصف بمحاولات التكامل التي سعت إليها بعد الاستقلال وتقضي على ما كان قائماً (كما تشهد بذلك تجربة شرق افريقيا بوّجه خاص). وقد تأثرت معظم هذه التجارب

---

(٨٨) انظر: البرنامج الشامل للتقدم العلمي التكنيكي للبلاد أعضاء سيف حتى سنة ٢٠٠٠ (موسكو: [د.ن.]، ١٩٨٦).

(٨٩) انظر مثلاً: Arthur Hazlewood, ed.: *African Integration and Disintegration: Case Studies in Economic and Political Union* (London: Oxford University Press, 1967), and *Economic Integration: The East African Experience* (London: Heinemann, 1975); Kahnert [et al.], *Economic Integration among Development Countries;* Germanico Salgado Penaherrera, «Viable Integration and the Economic Cooperation Problems of the Developing World,» *Journal of Development Planning,* no. 13 (1978), and Miguel S. Winoczek, ed., *Latin American Economic Integration: Experiences and Prospect* (New York: Praeger, 1966).

بالنظرية الكلاسيكية، معتمدة على قوى السوق وما تفرزه من مبادلات تجارية لدفع عجلة التنمية فيها، فإذا بالآثار الانحسارية تقود إلى خلافات بينها، وتغذي النزاعات السياسية بينها. والواقع أن المدخل التجاري القائم على قوى السوق أدى إلى تكرار عمليات الاستقطاب التي حدثت بين العالم الصناعي والعالم الثالث، وبين دول هذا الأخير. فاستفادت كينيا، مثلاً، من توسع صناعاتها على حساب جارتيها أوغندا وتنزانيا، ولم تفلح محاولات تعويضهما مالياً لأن كلاً منهما أمل في استفادة صناعاته من السوق الاقليمية. بالمثل، باءت محاولة أمريكا اللاتينية لمجرد اقامة منطقة تجارة حرة بالفشل. فبدلاً من أن تضع جدولاً مسبقاً لتخفيض القيود التجارية، جعلت هذا الجدول يمثل سلسلة من المفاوضات، نجحت أولاها لأنها كانت على الأمور التي يتوافر اتفاق بشأنها. ولكن ما أن جرى الانتقال إلى المجالات التي تمس فئات اجتماعية قائمة حتى بدأ التفاوض يتعثر ثم يتوقف. وكان المستفيد الأساسي هو الثلاثة الكبار (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك) الذين كانوا غير متحمسين لتوسيع السوق إذ وجدوا في أسواقهم الذاتية ما يكفي، دون خشية المنافسة من قبل الجارات الأضعف. وحاولت الدول المتوسطة الحجم ادخال نوع من التنسيق الانتاجي، فعارضوه بدعوى أنه يمثل تدخلاً في قوى السوق. وانتهى الأمر بقيام مجموعة دول الأنديز بتكوين تجمعها الخاص ضمن التجمع الأكبر، حتى تشكل فيما بينها تكتلاً له وزن يعادل أياً من الدول الثلاث الكبرى، وتقوم باتباع منهج تنسيقي، كان يعتبر، عند نشأته في أواخر الستينات، رائداً وواعداً، ولو أنه انتهى إلى طريق مسدود[٩٠]. وكان السبب في تعثره تباين وجهات نظر فئات المصالح، ومحاولة عابرات الجنسيات تغذية هذا التباين[٩١]. ويكمن جوهر المشكلة في أن مد النظرية الكلاسيكية، على استقامتها، يقود إلى استخلاص أن على الدول النامية إذا أرادت أن تقيم اتحاداً جمركياً أن تقيمه مع بعض الدول الصناعية[٩٢]. وعلى الرغم من أن التعديلات التي أدخلت على نظرية التكامل (التجاري) عالجت بعض نواحي القصور، بما في ذلك السماح بتوسع التجارة وادخال امكانات الاحلال وآثار نسب التبادل، فقد ظلت قاصرة عن معالجة التعديلات الهيكلية التي تلزم لدفع عجلة التنمية، ومراعاة الأبعاد الأخرى للتخصص عدا

---

(٩٠) انظر مثلاً حول الآمال التي كانت معقودة على هذا التجمع:

Carlos F. Diaz-Alejandro, «The Andean Common Market: Gestation and Outlook,» in: R.S. Eckaus and Rosenstein Rodan, eds., *Analysis of Development Problems* ([n.p.]: North Holland Pub. Company, [n.d.]), pp. 293-326.

وحول ما آل إليه بعد مضي عشرين عاماً، انظر:

United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), *New Forms of Industrial Cooperation and Investment Policies in Regional Arrangements* (Vienna: UNIDO, 1988).

(٩١) Constantine V. Vaitsos: «Crisis in Regional Economic Cooperation (Integration) among Developing Countries: A Survey,» in: *World Development*, vol. 6 (1978), and «The Role of International Enterprises in Latin American Economic Integration Efforts: Who Integrates, and with Whom, How, and for Whose Benefit,» (UNCTAD/ST/ECDC/19; 611/1983).

(٩٢) انظر: P. Robson, *Economic Integration in Africa* (London: Allen and Unwin, 1968), pp. 32-33.

التخصص بين الفروع، وهو ما يشمل التخصص في الأنشطة (التخصص التقاني) والتخصص في السلع (القطع والأجزاء). كذلك أدى المنظور التجاري (حتى ذلك المبني على تنسيق الانتاج) إلى التمحور حول قضية التخصص بين أعضاء التجمع التكاملي، ولم يتناول الأبعاد الدينامية لتنويع الموارد وللقرارات الاستثمارية والوفورات الخارجية... الخ. وجميع هذه العوامل تتعلق بالعلاقات الممكنة مستقبلاً (Potential) بين دول تستهدف إحداث تنمية تكسر حركة التطور التلقائي للمحددات الأساسية للنمو. ويشير بعض التجارب (أمريكا الوسطى) إلى أن محاولة الاسراع في تحرير التجارة البينية أدى إلى احباط الجهود التي يراد بذلها من أجل إقامة صناعات تكاملية. وعلى الجانب الآخر، وجد بعض التجمعات (بخاصة في آسيا) أن التعاون البسيط في مشروعات مشتركة أو تكاملية، سواء تم على أساس المشروعات منفردة أو في شكل حزم يتيح فرصاً لجميع أعضاء التجمع في آن واحد، إلا أنه يعجز عن اقامة قاعدة متنامية للتكامل. من جهة أخرى، لا يؤدي التركيز على التخصص القطري، في اطار السوق الاقليمية، إلى تعزيز الروابط، إذ تميل الدول الأعضاء إلى تكرار المشروعات المفترض تخصيصها لدول بعينها، رغم عدم تبرير السوق الاقليمية لها. ويعني هذا النوع من المشروعات محاولة اعطاء أفضلية للمشروعات كبيرة الحجم التي تعتمد على ترابط الأسواق لا ترابط الانتاج، ودون مراعاة لحاجة التنمية المشتركة إلى مرحلة يتم فيها تصويب الهياكل الانتاجية القطرية وتقريب مستويات النمو، بحيث يصبح جميع الأعضاء قادرين على المساهمة في النشاط التكاملي والاستفادة من عدالة توزيع منافعه وأعبائه.

ويلاحظ أن جانباً كبيراً من الجهود التكاملية كان يستنفد في تطوير البنى الارتكازية وتحقيق ترابط أكبر بينها، وهو أمر واجب، وإن كانت أعباؤه تدفع باتجاه محاولة الدخول في الجوانب الأخرى للتكامل قبل التهيؤ الملائم لها. من جهة أخرى، فإن كثيراً من الأقاليم النامية كان يسعى إلى تشجيع وفود رؤوس أموال أجنبية. وعلى الرغم من أن المجموعة الأندية قد تأهبت لتلافي الآثار السلبية لوفوده بشكل غير مخطط، فإن تعثر تنسيق الانتاج جعل الدول الأعضاء تخفف القيود المشتركة عليه إلى حد تجميد كثير من بنود معاهدة الجماعة في هذا الشأن. أما انتقال اليد العاملة فكان من بين الأمور محدودة الشأن وإن كانت الهجرات غير المنظمة واجهت بعض التجمعات بمشاكل تحولت إلى خلافات سياسية حادة. وعلى الرغم من أن بعض تجمعات الدول النامية بدأت باتحاد نقدي (منذ عهد الاستعمار)، فإن هذا لم يجنبها الفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي، بل قام بعضها بإنهائه[٩٣]، فأصبح على المنظرين للتكامل بين الدول النامية أن يعالجوا عدداً من القضايا الرئيسية:

- عدالة توزيع المنافع وتلافي الآثار الانحسارية للتكامل.

---

(٩٣) انظر: رتان بهاتيا، «تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا،» في: لبيب شقير، «مقدمة تحليلية،» ص ١٣ - ٣٣، في: مرسي، **التكامل الاقتصادي الاشتراكي في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة**، ص ٤٢٥ - ٤٦٠.

- ربط مراحل التكامل بمراحل التنمية، وفقاً لأوضاع كل تجمع وظروفه ونمط علاقاته الخارجية الابتدائية.

- النظرة بعيدة المدى للتطورات اللازمة لتحقيق الفائدة من التطور الدينامي للعملية التكاملية، وهو يعني نوعاً من التخطيط المشترك.

- ربط خطوات التكامل التجاري بمتطلبات النهوض بالتكامل الانتاجي.

- توحيد المواقف تجاه العالم الخارجي، بخاصة في قضايا الموارد الرأسمالية والتقانة وتعديل العلاقات المؤثرة في نسب التبادل.

- مراعاة مواقف الفاعلين الاقتصاديين والتطور الذي يطرأ على الفئات الاجتماعية ذات المصالح، وعلاقاتها فيما بينها بفئات خارجية.

## التجارب العربية(٩٤)

بدأت التجربة العربية بإقامة جامعة الدول العربية كجهاز تنظم فيه العلاقات البينية بين أقطار حصلت على استقلالها حديثاً. وكانت المجالات الاقتصادية تمثل أحد جوانب تلك العلاقات. لذلك، فإن العمل المشترك ظل طوال العقد الأول من نشأة الجامعة منصباً على التعاون بين الحكومات الأعضاء، وكانت أداته المجلس الاقتصادي المنشأ في ظل معاهدة الدفاع المشترك. لذا، كان من الطبيعي أن يتجه التفكير إلى ازالة القيود على التدفقات الاقتصادية بين الأقطار الأعضاء، وأن يتم ذلك بواسطة اتفاقات دولية، تتكرر مع تعدد المجالات وعند اجراء تعديلات على أي منها، وهو ما جعل خطى التعاون تتباطأ وتتوقف. ومع ذلك طرحت اللجنة السياسية للجامعة قضية الوحدة الاقتصادية ولكنها تخلت عنها. وجاءت صياغة اتفاقية الوحدة متأثرة بالصيغة التي اقترحتها سوريا على لبنان بعد تعثر اتحادهما الجمركي، ورفضها لبنان بحجة المساس بالسيادة. وجاهد لبنان من أجل التوقف عند مرحلة تحرير التجارة، أو الاتحاد الجمركي على أقصى تقدير. ومع ذلك فإن اتفاقية الوحدة وأعمال مجلس الوحدة (منذ عام ١٩٦٠ أيام كان مجلساً مؤقتاً) تضمنتا التنسيق القطاعي والاقتصادي العام والعمل على تنسيق السياسات والتوصل إلى وحدة نقدية. ومع ذلك عجز المجلس عن استكمال مرحلة تحرير التجارة، وتحول إلى طرق أبواب الأدوات الأخرى للوحدة الأقتصادية، وإلى محاولة استكمال عضويته بضم الأقطار العربية التي حققت استقلالها، دون وضع برنامج لتقريب مستويات النمو، وهو ما أدى إلى تزايد التباين بفعل اختلاف العوامل التي أثرت في الأقطار العربية، لا سيما خلال الحقبة النفطية. وقد ازداد هذا التباين باشتداد التفاوت في نسب عناصر الانتاج، وهو ما جعل انتقال عناصر الانتاج يتم بشكل أقرب إلى العفوية بدلاً من أن يكون مرحلة على الطريق إلى وحدة اقتصادية. بل لعل المشاكل التي صاحبت انتقال

---

(٩٤) حول تطور التجربة العربية وتقويمها، انظر مثلاً: شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، والإمام، «التكامل والتنسيق الصناعي: تجارب مقاربة والتجربة العربية».

رؤوس الأموال (التي تميزت المنطقة العربية على باقي مناطق العالم الثالث بتوافرها) أدت إلى تجنب الحديث عن الوحدة والاكتفاء بما يسمى العمل المشترك. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتنسيق الخطط لم يكلل المدخل الانتاجي بالنجاح. وبرزت المشروعات المشتركة كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال العربية بدلاً من أن تكون أدوات دعم للتنمية القطرية أو التكامل الاقليمي. ثم جاءت المجالس الاقليمية كتأكيد للتباين في توجهات مجموعات من الأقطار تتقارب أعضاء كل منها جغرافياً واقتصادياً، سواء من حيث مستويات النمو والدخل أو من حيث الهياكل الانتاجية وأنماط العلاقات الخارجية، وكذلك في النظم السياسية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن التجمعات الاقليمية تشير إلى أنها قاعدة انطلاق نحو اقامة وحدة عربية (اقتصادية أو شاملة) فإن أياً منها لم يبين الطريق الذي سيسلكه لتحقيق ذلك. من جهة أخرى، تنص اتفاقات هذه التجمعات على أساليب تكاملية لا تختلف عما أوردته اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وإن لم تتعرض إلى مراحل تحقيق كل منها، تاركة الأمر للمجالس المشرفة عليها. ويلاحظ أن الأقاليم الثلاثة تتقارب أعضاء كل منها من حيث الندرة النسبية للعناصر الانتاجية، ومن ثم تتحول الحركة السابقة إلى علاقات بين الأقاليم أكثر منها داخلها. وبدلاً من أن تصحح الخطأ الذي تردد انتقاده، وهو الاعتماد على التجارة (وقوى السوق) كمدخل للتكامل، فإنها تقف بشكل مبهم ازاء تنسيق الانتاج. بل إن النص الذي تضمنته استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك بتحضير خطة للتنمية العربية المشتركة ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن وضع خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، نسخة النص الوارد في ميثاق العمل الاقتصادي القومي (الصادر عن مؤتمر القمة الحادي عشر نفسه، عُمان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠) الذي أشار إلى «اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك». وعند عرض مشروع خطة العمل المشترك رفضها المجلس الاقتصادي واكتفى بطلب تنفيذ مشروعات مشتركة للأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه أقرت اتفاقيتان لتيسير وتنمية التبادل التجاري البيني ولاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية. ويبدو أن السبب الأساسي في كل هذا هو تجنب كل ما يبدو أنه يمس السيادة الوطنية القطرية. وواضح أن «ذريعة السيادة الوطنية» تعني، ضمناً، أن التكامل لا يقصد له أن يتم إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية. فيظل المبدأ القائم هو ما لا يتجاوز الاجراءات السلبية للتكامل، وهو ما أثبتت التجارب (بما فيها التجربة العربية) فشله. وتشير البيانات المتاحة إلى أن حجم المشروعات العربية المشتركة أكبر (نسبياً) منها في أي اقليم آخر، ولكنها لم تحقق تقدماً واضحاً نحو مزيد من التكامل أو التنمية.

## خاتمة

قامت النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي على أساس تحرير التدفقات الاقتصادية (منتوجات وعوامل انتاج). وانصبّ معظم التحليل النظري على فكرة الاتحادات الجمركية، ولذا كان الأساس النظري هو نظرية التجارة الدولية، وبوجه خاص نظرية التعريفة المثلى.

وقد حظي التبادل التجاري البيني باهتمام جميع التجمعات الاقليمية لأسباب مختلفة: فهو الأساس في المنهج التقليدي الذي اتبعته الدول الصناعية، وهو أيضاً الأساس في بدء ظهور تجمع الدول الاشتراكية لمواجهة الحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب عليها، ثم كان الأساس في تجمعات الدول النامية بسبب اعتمادها النظرية الكلاسيكية الحديثة، اضافة إلى رغبتها في تحقيق قدر من فك الارتباط الذي فرضه المركز الرأسمالي عليها. غير أن الاختلاف الأساسي كان في نقطة البدء. فالنظرية الكلاسيكية تجعل تحرير التجارة مدخلاً يحرك النمو ويزيد من القدرات الانتاجية، بينما ظهر رأي مغاير يجعل الأساس هو التعاون على توسيع الطاقات الانتاجية ثم العمل على تحقيق ما يلزم لذلك من تبادل تجاري. وقد أدى عرض نظرية التجارة الدولية وتطورها منذ صاغ ريكاردو قاعدة التكاليف النسبية إلى أن هذهالنظرية لا تصح إلا تحت افتراضات معينة، غالباً ما لا تتوافر عملياً، ومن ثم هناك حاجة إلى مراجعة النظريات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتجارة.

من جهة أخرى، يحتاج الربط المنطقي بين التكامل والتنمية إلى تطوير نظرية التنمية وادخال التكامل بضمنها صراحة. والمشاهد أن تجمعات الدول النامية التي اعتمدت تنسيق الانتاج (بخاصة الصناعي) كأساس يقوم عليه التكامل تعرضت لضغوط فئات المصالح، كما أن السرعة التي حاولت بها المضي في تحرير التجارة أدت إلى فقدان الحماس لتنسيق الانتاج، وهو ما أعقبه تعثر عملية التحرير ذاتها. وساهم التحرير في ظهور الآثار الانحسارية التي جعلت العلاقات بين أعضاء التجمع التكاملي تصبح تكراراً للعلاقات التي قامت بين هذه الدول والمراكز الرأسمالية. كذلك، عملت عابرات الجنسية على النفاذ إلى التجمعات التكاملية لكي تسخرها لمصلحتها، مستغلة حاجة الدول النامية إلى رؤوس الأموال وإلى المعرفة التقنية. لذلك، ظهرت قضية العدالة في توزيع المنافع والأعباء كعامل أدى إلى تفسخ معظم تجمعات الدول النامية. وقد أدركت المنظومة الاشتراكية هذه الحقيقة مبكراً فبدأ تعاونها بمحاولة تقريب مستويات النمو، أو ما يمكن اعتباره «انماء تكاملياً». وبعد أن اطمأنت إلى هذا الجانب تحولت إلى ما يسمى «التكامل الانمائي» القائم على تقسيم عمل اشتراكي. ومن المهم التمييز بين هذين النوعين، بخاصة في الدول النامية لأن الانماء التكاملي يتطلب احداث تعديلات هيكلية على اقتصادات الدول الأعضاء، يحقق التكامل الداخلي لكل منها ويقلص المسافات الاقتصادية فيما بينها. وقد كان لتقارب الدول الصناعية مغزاه بالنسبة إلى التوجه مباشرة إلى التكامل من مدخله التجاري. وإذا كانت النظرية تميز بين الآثار الانشائية والتحويلية للتجارة، ومن ثم تدعو إلى فرض الجدار الجمركي عند حدوده الدنيا، فإنها تجاهلت تكلفة الأثر الانشائي، كما افترضت وجود توظيف كامل، وهو أمر لا يتحقق في الحياة العملية. ومن ثم ينادي بعض الكتاب بالاهتمام بأثر توسع التبادل التجاري، المرتبط بنمو الاقتصادات وتنوع أنشطتها، وتحقيق مستويات أعلى لتوظيف موارد كانت أصلاً معطلة.